جامعه بنها
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

تقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة خلال الفتره ١٩٩٠/ ١٩٩١ الي ٢٠١٩/٢٠٢٠

Assessing Egypt s subsidy policy in the light of contemporaryeconomic variables

مقدم من الباحثة
اسلام عصام الدين عبد السلام محمد
تحت اشـــــــــراف

ا.د/احمد مصطفي معبد
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والماليه العامه بالكليه

ا.د/عصام حسني عبدالحليم
استاذ الاقتصاد والماليه العامه ووكيل الكليه للدراسات العليا

٢٠م

المقدمة :-

تعمل الحكومه علي حمايه الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل وذلك عن طريق دعم اسعار السلع والخدمات الاساسيه وتوفيرها باسعار مناسبه وذلك من اجل العمل علي رفع مستوي المعيشه للافراد وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرارالاقتصادي و السياسي في المجتمع المصري . حيث يعد وسيله لاعاده توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحقيق استقرار اسعار السلع الاساسيه وتوفير السلع والخدمات للطبقات المستحقه باسعار تتناسب مع دخولهم ، ويتمثل الدعم في تحمل الدوله جزءا من سعر السلع الاساسيه التي لا يمكن للمواطن ان يستغني عنها والباقي من السعر يتحمله المواطن وفي مجال تطبيق سياسه الدعم الحكومي قد ينتج العديد من الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه سواء كانت اثارا ايجابيه او سلبيه .

وتعتبر قضيه الدعم احد اهم القضايا الاقتصاديه التي ثار حولها الجدل وخاصه مع تزايد عجز الموازنه العامه للدوله في مصر حيث نادي العديد من المنظمات الدوليه والاقتصاديين بضروره اصلاح انظمه الدعم في مصر والعمل علي زياده كفاءتها من اجل تخفيض العجز المتزايد في الموازنه العامه للدوله وما يترتب عليه من اعباء ماليه ضخمه تتمثل في لجوء الدوله للاقتراض سواء الداخلي او الخارجي لسد عجز الموازنه العامه للدوله وبالتالي تتحمل الاجيال الحاليه والمستقبليه عبء هذه الديون .

وتؤكد الادله المتاحه انه وعلي الرغم من كل الجهود المبذوله الا ان قدرا كبيرا من هذا الدعم لم يصل الي مستحقيه مما يؤدي الي الاخلال بالعداله الاجتماعيه وعدم تحقيق الاستقرار السياسي في الدوله بالاضافه الي ذلك فان زياده الانفاق العام وانخفاض الايرادات الحكوميه الناتجه عن هذا الدعم تؤدي الي زياده عجز الموازنه العامه للدوله .

و نجد ايضا ان سياسه الدعم الحاليه تؤدي الي سوء تخصيص الموارد الاقتصاديه نتيجه لتشوه الاسعار وعدم توافر الحوافز السليمه لكل من المنتجين والمستهلكين مما يؤدي الي انخفاض الكفاءه الاقتصاديه والسبب الرئيسي وراء عدم العداله الاجتماعيه وانخفاض الكفاءه الاقتصاديه هو ان الدعم الضمني يفوق قيمه الدعم الظاهر بكثير وتحاول هذه الدراسه تقييم الدعم الحكومي في مصر .

١ : اهميه الدراســــــــــه

تتناول الدراسه موضوع شائك يحظي بالاهميه حيث ان الدعم يمثل احد ابرز اهتمامات الاقتصاد المصري بصفه عامه حيث نحتاج الي مزيد من الدراسات العلميه للوصول الي افضل السياسات المناسبه للظروف المصريه من اجل توصيل الدعم الي مستحقيه وتعتبر مشكله الدعم من اهم المشاكل في مصر لارتباطها ارتباطا مباشرا بمعيشه وحياه السواد الاعظم من الشعب المصري .

وتاتي اهميه دراسه الدعم من التزايد المستمر في تكاليفه وماله من تاثير علي مستوي النفقات العامه وبالتالي علي العجز الكلي للموازنه العامه وتهدف سياسه الدعم الي تعظيم استفاده الاسر الفقيره ومحدودي الدخل ولكنها في الوقت ذاته تساهم في تزايد الاعباء التي تتحملها الحكومه في اطار الموازنه العامه للدوله .

وتعتبر لذلك قضيه الدعم احد اهم القضايا المؤثره ومحل الجدل في الاقتصاد المصري في الوقت الراهن فغالبيه الدول الناميه تحتاج الي نظم دعم دقيقه وتمويل مدي واسع لمكافحه الفقر وتوفير سبل الحمايه الاجتماعيه للاسره الفقيره هذا بالاضافه الي ان مشكله الدعم لها اهميتها الاقتصاديه ومن هنا ياتي اهميه دراسه مشكله الدعم .

ادت سياسه الدعم في مصر الي توفير الحد الادني من الاحتياجات الاساسيه للمواطنين ولكن علي الرغم من فوائد سياسه الدعم الحاليه في مصر الانها تتسم بالعديد من المشكلات من اهمها :-

- السياسه الحاليه للدعم تثقل كاهل الدوله بالكثير من الاعباء فقد ارتفعت مخصصات الدعم والدعم يؤدي الي زياده معدلات التضخم وذلك لانه يؤدي الي زياده الانفاق العام في ظل عدم وجود موارد حقيقيه كافيه لمواجهه هذه الزياده في الانفاق العام الامر الذي يؤدي الي زياده العجز في الموازنه العامه للدوله فتزداد كميه النقود المتداوله لمواجهه هذا العجز فترتفع الاسعار ويزيد التضخم من جانب الطلب الذي يتم مواجهته بزياده الدعم مره اخري .
- عدم تحقيق العداله الاجتماعيه وعدم وصول الدعم الي المستحقين حيث ان سياسه الدعم الحاليه تؤدي الي التحيز لصالح الاغنياء علي حساب الفقراء ويستفيد منها سكان الحضر اكثر من المقيمين في الريف فهناك اختلالات واضحه في الدعم من حيث مكوناته والمستفيدين منه .

- انخفاض الكفاءه الاقتصاديه حيث انها تؤدي الي سوء تخصيص الموارد نتيجه لتشوه الاسعار وتؤدي الي المغالاه في الاستهلاك وعدم تحقيق الكفائه الانتاجيه واستمرار بعض المنتجين غير الاكفاء .
- وضعف مساهمه السياسه الحاليه للدعم في تخفيض عدد الفقراء في مصر حيث ارتفعت نسبه الفقر في مصر.
- ارتفاع تكلفه برامج الدعم عن العائد الذي يحصل عليه الفقراء
- تؤدي سياسه الدعم المطبقه خلال فتره الدراسه الي زياده العجز بالموازنه العامه .
- وتساهم سياسه الدعم الحاليه في الاسراف في استهلاك بعض السلع وعلي الاخص الخبز البلدي المدعم .

وتقوم الحكومه بتخصيص نسبه كبيره من الموارد للانفاق علي الدعم بصوره ظاهره وصريحه كما تتنازل عن قدر كبير من الايرادات العامه لتوفير دعما ضمنيا لاسعار عديده من المنتجات والخدمات الا ان قدرا كبيرا من هذا الدعم لا يصل الي مستحقيه ويؤدي الي تزايد الانفاق العام وانخفاض الايرادات الحكوميه واختلفت الاراء في تحديد طبيعه مشكله الدعم ففريق من الاقتصاديون يرونه مشكله ماليه تحتاج الي مصادر تمويل وحلها يكمن في الغاء الدعم العيني واستبداله بالنقدي وفريق اخر يرونه مشكله هيكليه ومن اهمها اختلال هيكل الناتج القومي واختلال هيكل توزيع الدخل القومي وحلها يكمن في الابقاء علي الدعم العيني مع العمل علي ترشيده ولكل من وجهي النظر مبرراته التي يستند اليها .

٣ : الهدف من الدراســــــــه

تهدف الدراسه الي تقييم سياسه الدعم الحكومي في مصر من خلال بحث جوانبها المختلفه وتوضيح ابعادها ومدي تحقيقتلك السياسه لاهدافها والتي تتمثل في اعاده توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيره وتتم هذه المحاوله في اطار من التاصيل العلمي والالتزام الموضوعي في تحليل المشكله للتوصل الي الاقتراحات والتوصيات التي يمكن ان يؤدي تطبيقها الي الاستفاده من مزايا الدعم وتحقيق اهدافه والتخلص من سلبياته .

٤ : منهج الدراســــــــه

دراسه نظريه تطبيقيه مستعينا بمجموعه من المراجع المرتبطه بهذا الموضوع ونظرا لطبيعه الدراسه وتحقيقا لاهدافها سيتم استخدام المناهج المعتمده في الدراسات الاقتصاديه وقد تم التركيز في الدراسه الحاليه علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي عن طريق اللجوء الي الواقع الملموس فضلا عن تجارب الماضي وتتبع حالاته المختلفه ودراسه مفرداته وظواهره واستعراض مختلف الاراء المتعلقه بموضوع الدراسه وتحليلها والاعتماد في الوقت نفسه علي تقديم البيانات والارقام المطلوبه والمتاحه قدر الامكان لتوضيح الصوره وتحليل الوضع القائم فيما يتعلق بسياسه الدعم الحاليه في مصر وذلك بما يتوفر من بيانات .

٥- خطة الدراسة

تم تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاث فصول كالآتى :-

الفصل الأول وفيه يتم تناول نشأة الدعم وتطوره فى مصر والفصل الثانى وفيه يتم تناول الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة والفصل الثالث وفيه يتم تناول البدائل المقترحة لعلاج مشكلة الدعم فى مصروأخيراً الخاتممة وتشتمل على النتائج والتوصيات وملخص الرسالة ثم قائمة المراجعوفهرس الجداول.

الفصل الاول
نشاه الدعم وتطوره في مصر

تمهيد وتقسيم :

تقوم الحكومه بدعم اسعار العديد من السلع والخدمات اما بصوره ظاهره اوضمنيه ، لتوفير الاحتياجات الاساسيه للفقراء ومحدودي الدخل باسعار مناسبه ،[١٤٢٠]الا ان اغلب الكتابات الاقتصاديه ترجع نشاه الدعم في مصر الى احداث الحرب العالميه الثانيه ،وتحديدا عام ١٩٤١ ،حيث قامت الحكومه المصريه بتطبيق برنامج دعم لكافه المواطنين

[١٤٢٠] رياض الشيخ :" دراسة الاقتصاد العام للمبادىء – النظرية السياسات " القاهرة ، ١٩٨٩ ، صـ ٧

كاجراء مؤقت لتخفيف حده الاثار السلبيه للحرب على مستوى معيشه المواطنين. [١٤٢١]ويمكن تناول نشأة الدعم وتطوره في مصر كما يلي:

المبحث الأول: نشأة الدعم فى مصر .

المبحث الثانى : تطور الدعم فى مصر من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٢٠

المبحث الأول:

نشاه الدعم في مصر:

نجد ان الحكومه استجابت وأستوردت كميات كبيره من القمح و دقيقه من استراليا وقامت ببيعها مدعمه باقل من سعر الاستيراد في منافذ مملوكه للدوله خلال عام ١٩١٩ / ١٩٢٠ .[١٤٢٢] ولم يكن الأمر في بداية تقريرة يمثل مشكله تدعو للقلق كما هو عليه الان في عام ١٩٤٥ قدرت الاعانات المخصصه لخفض تكاليف المعيشه بحوالي مليون جنيه . [١٤٢٣]وقامت الحكومه المصريه عام ١٩٤٢ بتقديم دعم لرغيف الخبز تمثل في بيع دقيق القمح لاصحاب المخابز بثمن يقل عن ثمن شراءه من الفلاحين.[١٤٢٤]

وبدخول عام ١٩٤٥ ارتفعت اسعار السلع نتيجه لانقطاع خطوط المواصلات ووقف الواردات من بريطانيا وغيرها من الدول الاوروبيه ، وكان لهذا الارتفاع اثره على الفقراء واصحاب الدخول شبه الثابته من العمال والموظفين وارباب المعاشات ، مما دعا الحكومه الى الأعتماد على الدعم كأحد وسائل تحقيق العداله الاجتماعيه ومساندة الطبقات الفقيره.[١٤٢٥]

وخصصت الحكومه خلال عام ١٩٤٥ نحو ٢ مليون جنيه للدعم من الموازنه العامه للدوله وفي عام ١٩٥٢ بلغت نسبه مخصصات الدعم من اجمالي الانفاق العام حوالي٧.٣% وكان نصيب الفرد من الدعم حوالي ٧٠ قرشا. [١٤٢٦]تضمنت قائمه الدعم خلال الفتره ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ الى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بصفه اساسيه الجبن والدقيق والسكر والكيروسين والذره والزيت ولكن ظل حجم الدعم محدودا خلال تلك الفتره مما ادى الى الأرتفاع البسيط في متوسط نصيب الفرد من الدعم ،والى انخفاض نسبه الدعم الى كلا من الانفاق العام والايرادات العامه و اجمالي الناتج القومي حيث ان نسبه الزياده في حجم كلا من هذه البنود خلال تلك الفتره كانت اكبر من نسبه الزياده في حجم الدعم .[١٤٢٧]

وعبر نظام الدعم في الخمسينيات عن التوجه السياسي للدوله والذي تتمثل في تغيير الدور الذي تلعبه في الاقتصاد متاثرا بالنظام الاشتراكي ،وذلك منذ البدء في تطبيق سياسه الاصلاح الزراعي بعد ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتولي الحكومه مسئوليه تقديم الخدمات الاجتماعيه الاساسيه للمواطنين من صحه وتعليم بالاضافه الى التوسع في نظام دعم اسعار السلع الغذائيه الاساسيه وكذلك الاسكان ،وكان الهدف من هذه السياسه توسيع نطاق الاستفاده ليشمل كافه الفئات الاجتماعيه و لمواجهه الزياده السكانيه ونمو المدن.[١٤٢٨]

واستمر نظام الدعم كتعبير عن التوجه السياسي للدوله و مسؤليتها تجاه تقديم الخدمات الاجتماعيه للمواطنين ،من خلال مجموعه من القوانين والاجراءات والسياسات التي تمت في هذه الفتره مثل :الاصلاح الزراعي ،التأميم ،وزياده

[١٤٢١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" دراسة منظومة الدعم فى مصر " صـ ٢٣

[١٤٢٢] SCobia 1981. Government policy and food imports: the Case of wheat in Egypt research report 29 washigton D.C: international food policy research institute Pg1.

[١٤٢٣] السيد حسين صيام : " سياسة دعم الاسعار " دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، صـ ٤٢

[١٤٢٤] راشد البراوى :" التطور الاقتصادى فى مصر " ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، صـ ٢٩١-٢٩٢

[١٤٢٥] أحمد السيد النجار : " الدعم السلعى فى مصر الغاء أم إصلاح وإعادة هيكلته؟" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، سلسلة كراسات إستراتيجية ، السنة الثامنة عشرة ، العدد ١٨٦ ، ابريل ٢٠٠٨م.

[١٤٢٦] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:" الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية " ، يناير ، ٢٠٠٨ م ، صـ ٤

[١٤٢٧] محمد عمرو عليش : " تقييم سياسة الدعم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ " رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢ صـ ٩٩

[١٤٢٨] وائل محمود محمد حسين :" أثر اصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر " ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠١٥. صـ ٧١

معدلات التوظيف والاجور ،وزياده الانفاق العام الموجه الى الخدمات التعليميه والصحيه والسكنيه ،هو ما انعكس على تحسن اوضاع محدودي الدخل .[١٤٢٩]

ولجأت الحكومه الى اتباع نظام جديد للدعم ،وهو نظام البطاقه التموينيه لعدد محدود من السلع ،بهدف مواجهه النقص من هذه السلع الاساسيه وتوفيرها للمواطنين وتمثلت تلك السلع في القمح ،والسكر ،والارز ،وزيت الطعام ،والصابون ،والكيروسين وبعض المنتجات القطنيه بالاضافه الى اعانات غلاء المعيشه التي كانت تقدم للعاملين مع التوسع في سياسه التمييز السعري بمعنى بيع عدد من السلع باقل من تكلفه انتاجها او إستيرادها وكان ابرز هذه السلع رغيف الخبز كما شمل سلع وخدمات اخرى مثل الكهرباء والقماش الكستور او الاسمده.[١٤٣٠]

توسع نظام تقديم السلع الغذائيه التموينيه المدعمه ليشمل تقديم سلع اضافيه ،بخلاف السلع الاساسيه التي قام عليها نظام دعم الغذاء وهي السكر ،والزيت ،والشاي وتمثلت اهم السلع الاساسيه الاضافيه خلال السبعينيات في الفول ،والعدس ،والاسماك المجمده ،واللحوم المجمدة والدجاج وبالتالي بدات تكلفه دعم الغذاء تتزايد وتشكل عبئا على الموازنه العامه في الفتره ما بعد ١٩٧٣ وبحلول عام ١٩٧٤ وصلت تكلفه هذا الدعم الى ١٦.٥% من حجم الانفاق الحكومي وإلى ١٦.٩ % من حجم الانفاق الحكومي في عام ١٩٧٥ .[١٤٣١]

واصبح الدعم ظاهره مزعجه للاقتصاد المصري منذ بدايه عام ١٩٧٤ فقد تضخمت أعتماداته واصبح يشكل عبئا على الموازنه العامه للدوله ،ففي اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ تطلعت جماهير شعب مصر الى حياه افضل بعد عناء حروب طويله ،وقد طرأت تغيرات سريعه على النمط الاستهلاكي وعلى مستوى الاسعار مع تطور سياسه الانفتاح الاقتصادي.[١٤٣٢]

وتعويض المواطنين عن فتره المعاناه اثناء الحرب ،وكان الهدف من زياده الدعم هو ما ادى الى زياده الطلب على السلع المدعومه والذي نتج عنه اختلال التوازن المالي والنقدي وكذلك خلل الاسعار والحاجه الى القروض الاجنبيه. [١٤٣٣] وبدات الحكومه في تخفيض فاتوره دعم الغذاء في منتصف الثمانينات ففي عام ١٩٨٧ بدا الاصلاح تدريجيا في مجال الزراعه بالغاء التوريد الاجباري والغاء دعم المنتجات الغذائيه وبدا تخصيص مؤسسات التجاره والزراعه ،واتخذت الحكومه واتخذت الحكومه في اواخر الثمانينات قرار مهم بالامتناع عن اضافه المواليد الجدد الي البطاقات التموينيه بدايه من عام ١٩٨٩ ،واستمر الاتجاه الحكومي بتخفيض فاتوره الدعم حتى نهايه التسعينات ؛ وعلى الرغم من ارتفاع كل من اسعار الغذاء و معدل البطاله ادى الى التأكيد على هدف رئيسي من تقديم دعم الغذاء وتحسين المستوى الغذائي للمواطنين بطريقه غير مباشره الا ان وزاره التجاره والتموين قد بينت خلال تلك الفتره عده استراتيجيات مثل رفع اسعار المستهلك للسلع الغذائيه المدعمه ،تخفيض حصه الفرد ،خفض عدد السلع المدعمه ،و تعديل مواصفات بعض السلع وخفض عدد المنتفعين في البطاقة التموينية .[١٤٣٤]

وتم خفض السلع التي تشملها البطاقات في بدايه التسعينيات من القرن الماضي الى ثلاث سلع فقط هي السكر ،والزيت ،والشاي الا ان الحكومه اتجهت مره اخرى في عام ٢٠٠٤ الى تكثيف الدعم السلعي المقرر للمواطنين وذلك تحت ضغط ارتفاع اسعار معظم السلع الرئيسيه و تراجع مستويات الدخول الحقيقيه ،فقامت باضافه سبع سلع جديده لنظام البطاقات اضافه الى زياده الكميه المقرره من زيت الطعام يستفيد منها حاملوا بطاقات التموين الى مجموعتين : البطاقات الخضراء وتستحق دعما كاملا وتستهدف محدودي الدخل و البطاقات الحمراء وتستحق دعما جزئيا

[١٤٢٩] د. رمزى زكى وآخرون :" الانفتاح والجذور ، والإحصاء والمستقبل ، المركز العربى للبحوث ، والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ م ، صـ ٣٨٣، ٣٨٤

[١٤٣٠] د. عثمان محمد عثمان :" علاقة البعد الاجتماعي بالسياسات الاقتصادية " الدعم تكلفة مرتفعة وعدالة منقوصة "/ معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، سللسة أوراق اقتصادية ، العدد ١٨ ، مايو ٢٠١٣ ، صـ ٧

[١٤٣١] محمد زكى على السيد : " الحوكمة فى الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى "، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ .صـ٢٢٥

[١٤٣٢] بركات محمد أبو النور : :" دور القطاع الزراعي في مواجهه السلع الغذائيه في مصر" رساله دكتوراه ،كليه التجاره، جامعه الازهر ١٩٨٨ .صـ٦٥

[١٤٣٣] د. سونيا محمد على وأخرون : " حسن لإدارة دعم الغذاء فى مصر" ، مجلة مصر المعاصرة / الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، القاهرة ، السنة الثانية والتسعون ، العدد ٤٦٣-٤٦٤ ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠١م صـ ٢٧٧

[١٤٣٤] نورا رفاعى محمود عبدالحافظ : "العلاقه بين نمو الدعم و تطور السياسه الماليه والموازنه العامه في مصر " رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،جامعه القاهره، ٢٠١٠ ، صـ ٥٣-٥٩.

وتخصص لشرائح المواطنين اصحاب الدخل العالي من المستثمرين اصحاب المحال او الاراضي اكثر من عشرة افدنه [١٤٣٥].

واصبح الدعم يمثل ٣٠ % من الانفاق الحكومي الجاري في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ اي اصبح الدعم يمثل عبئا على الموازنه العامه للدوله واحد اسباب عجزها[١٤٣٦] ؛ وتخصص الحكومه المصريه مبالغ كبيره للانشطه وبرامج الدعم بانواعها المختلفه فطبقا لتقديرات الموازنه العامه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تقدر مخصصات الدعم والمنح الاجتماعيه بحوالي ١٢٨.٤ مليار جنيه اي نسبه ٣٥ %من اجمالي الانفاق العام.[١٤٣٧]

وتم حديثا نتيجه ارتفاع الاسعار العالميه للسلع الغذائيه للمنتجات البتروليه تم زياده الموافقه على زياده مخصصات الدعم بحوالي ٤.٧ مليار جنيه للسلع التموينيه واعتماد ١٩ مليار جنيه لدعم المنتجات البتروليه و ٨٥٠ مليون جنيه الى البطاقه التموينيه وتحويل البطاقات الجزء الى دعم كلي[١٤٣٨]; تم لأول مره في مشروع الموازنه العامه الجديده لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ في مصر اتباع تبويب جديد للموازنه لايضاح كل البنود وقررت وزاره الماليه اظهار الدعم المستمر و لاول مره يظهر الدعم غير المباشر للسلع البتروليه والذي يقدر بحوالي ٢٢ مليار جنيه ضمن بنود الدعم العام و بذلك يظهر اجمالي الدعم على حقيقته في الموازنه واصبح الدعم غير المباشر دعما مباشرا.[١٤٣٩]

واصبح الدعم يمثل حوالي ٣٠ % من الانفاق الحكومي الجاري في عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ اي اصبح يمثل عبئا على الموازنه العامه للدوله واحد اسباب عجزها فان اجمالي الدعم اكثر من الانفاق العام على التعليم والصحه والذي بلغ حوالي ٣٠ مليار و ١١ مليار جنيه على الترتيب كما يبلغ الدعم اكثر من ضعف المخصص للاستثمار وهو ٢٥.٥ مليار جنيه وتمثل اكثر من نصف حمله الضرائب والتي تبلغ ١٢٠ مليار جنيه واكثر من اجمالي الاجور للجهاز الحكومي وهو حوالي ٥٦.٦ مليار جنيه ويزيد ٥٢.٥ مليار جنيه وايضا ١٢ مليار جنيه .[١٤٤٠]

ونجد في كل عام عندما يتم تقديم مشروع الموازنه العامه للدوله كانت الحكومه تبدا الحديث عن ضخامه مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعيه وان مصر من اقل بلدان العالم تقديما للدعم والتحويلات حيث بلغ مخصصات الدعم والتحويلات في الموازنه العامه للدوله للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١١٥.٩٢ مليار جنيه توازي ٨.٤%من الناتج المحلي الاجمالي المقدر المالي المذكور والبالغ نحو ١٣٧٨ مليار جنيه لكن الاهم من تدني الانفاق العام على الدعم والتحويلات هو هيكل هذا الاتفاق الذي يوضح ان الماليه السابقه منه تخصص عمدا للطبقة الراسماليه الكبيره وليس للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقه الوسطى كما هو مفترض.[١٤٤١]

وتخصص الدوله مبالغ كبيره لانظمه الدعم في مصر لمسانده الأسر الفقيره و محدودة الدخل الا ان هذه الانظمه لم تحقق حتى الان نجاحات ملموسه لتحقيق اهدافها فكفائتها منخفضه و فاعليتها في الحد من الفقر جاءت محدوده بالاضافه الى اوجه القصور التاليه :

- تعتبر انظمه الدعم في مصر مكلفه حيث تستحوز على مبالغ كبيره في الموازنه العامه للدوله ففي مشروع موازنه العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وصل مخصصات الدعم الى حوالي ٥٥.٧ مليار جنيه.

[١٤٣٥] محمد أبو العينين أحمد : " استخدام برمجة الهدف لإختبار المتغيرات فى تحليل التمييز العنقودى بالتطبيق على شكله توزيع السلع الغذائية المدعومة " رسالةدكتوراة الفلسفة فى الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة صـ ٥٦-٥٧ .

[١٤٣٦] فوزى حليم رزق: " آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه " مصر المعاصرة ، يناير ، ٢٠٠٨م ، العدد ٤٨٩ السنة المائة ، القاهرة

[١٤٣٧] أ.د علا سليمان الحكيم : د. طارق نوير : " آليات إعادة توزيع الدعم وايصاله الى المستهدفين " ، أعمال ورشة عمل معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الهيئة الالمانية للتعاون التقنى (GTZ) ، ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، دمشق مركز رضا سعيد للمؤتمرات ، ٢٦-٢٧-١٠-٢٠٠٨ ، صـ ١٣

[١٤٣٨] د. طارق نوير : " اصلاح أنظمة الدعم فى الاقتصاد المصرى " مؤتمر معهد التخطيط القومى ، نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٨ صـ ١٩:٢٠

[١٤٣٩] فوزى حليم رزق : " ترشيد الدعم المباشر للسلع الغذائية التمويلية ووصوله لمستحقيه " / مصر المعاصرة ، عدد ٤٨٠ ، أكتوبر ٢٠٠٥ ، صـ ٤٢

[١٤٤٠] فوزى حليم رزق : " آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستخقيه " مصر المعاصرة ، عدد٤٨٩ ، يناير ٢٠٠٨ ، صـ ٣٣

[١٤٤١] أحمد السيد النجار : " الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري ": كراسات استراتيجية ، عدد ٢١٧ ، السنة الحادة والعشرون ٢٠١١ ، صـــ ٢٥-٢٦

- عدم فاعليه نظام الدعم الغذائي حيث لم تتحقق هذه الانظمه استهدافا جيدا للاسر الفقيره ومحدوده الدخل وعداله في توزيع المنافع سواء على مستوى الاسر الفقيره او المناطق الجغرافيه الفقيره فحسب وجود انظمه دعم مفتوحه و عامه لجميع فئات المجتمع فان المنافع تذهب للاغنياء الى جانب الفقراء فحوالي ٢٥ % من الاسر الفقيره لا يصل اليها الخبز البلدي المدعم كما ان ثلث الطبقة الفقيره ليس لديها بطاقات تموينيه كما يحصل اغني ٢٠ % من الاسر على حوالي ٢١ % من قيمه الدعم الموجه للخبز البلدى المدعم وعلى حوالي ٢٠% من الدعم الموجه للسلع التموينيه .
- على الرغم من زياده الانفاق على الدعم في مصر فأن الفقراء يتزايدون ايضا حيث تزايد الفقراء الى اجمالي عدد السكان من ١٨.٤% عام ٢٠٠٠ الى ١٩.٦% عام ٢٠٠٤ .
- تحدث اسعار السلع المدعمه والمنخفضه تشوهات في السوق وخلق اسواق موازيه لنفس السلعه وخلل في الحسابات الاقتصاديه السليمه وزياده في الاستهلاك والهدر في استخدامات اخرى.
- في ظل الخلل القائم في اداره انظمه الدعم تتزايد تكاليف الرقابه عليها (بلغ اجمالي عدد المحاضر التى حررت بمعرفه اجهزه الرقابه للمخابز حوالي ٢٢٢ ألف محضر خلال عام ٢٠٠٤ وارتفاع تكاليف رقابة بقالي التموين والذي يزيد عددهم عن ٣٦ ألف بقال تموين)
- عدم ملائمه بعض السلع المدعمه نتيجه انخفاض جودتها
- ارتفاع فاتوره دعم الطاقه والاستهلاك غير الرشيد لمصادر الطاقه نتيجه انخفاض اسعار منتجات الطاقه المختلفه.
- تسرب نسبه كبيره من استهلاك المنتجات البترولیه والغاز الطبيعي الى الاغنياء والفئات القادرة .
- واخيرا حرمان الاقتصاد القومي من استخدامات اجتماعيه بديلة للانفاق غير الكفء على انظمه الدعم العيني [(١٤٤٢)].

ويستعرض الجدول (١) تطور قيمه الدعم و نسبته الى إجمالي الانفاق العام خلال الفتره (الخمسينيات - التسعينيات) وتحديدا مخصصات الدعم الظاهره في الموازنه من بدايه الخمسينات ، بتقسيم الفترات الزمنيه الى عقود وبيان قيمه مخصصات الدعم لكل عقد ونسبتها الى الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي وكذلك نصيب الفرد من اجمالي قيمه الدعم :

جدول رقم (١)

تطور قيمة الدعم ونسبتة إلى أجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (الخمسينات – التسعينات)

العقد	السنة	قيمة الدعم بالمليون	نسبة الدعم إلى أجمال الأنفاق العام %	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الأجمالي %	نصيب الفرد من الدعم
الخمسينات	١٩٥٢	١٥	%٧.٥	—	%٠.٧
الستينات	١٩٦٠	٩	%٢.٥	%٠.٧	%٠.٣
السبعينات	١٩٧٠	٣٣	%١.٣	%١.٢	%١.٠
الثمانينات	١٩٨٠	١٥٦٣	%١٥.٦	%١٠.١	%٣٧.٥
التسعينات	١٩٩٠	٣٥٧٩	%٨.٧	%٣.٣	%٦٧.٥

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، منظومه الدعم في مصر ، حقائق وأراء ،مجلس الوزراء.[(١٤٤٣)]

[(١٤٤٢)] د. طارق نوير :" إصلاح أنظمة الدعم فى الاقتصاد المصرى" مؤتمر معهد التخطيط القومى ، نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أثر عدالة للدخل فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ، ١٩-٢٠ ابريل ٢٠١٨ ، صـ ١١١-١١٢

[(١٤٤٣)] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: " منظومة الدعم فى مصر " حقائق وأرقام ، مجلس الوزراء ، السنة السادسة ، العدد ٦٣ ، مارس ٢٠١٢ ، صـ٩

لا يعطي هذا المتوسط مؤشر حقيقي لنصيب الفرد من الدعم حيث انه ناتج عن قسمه قيمه الدعم على اجمالي عدد السكان وهذا غير دقيق فلا كل السكان تحصل على دعم ولا كل سكان تستحق الدعم ،وتظهر البيانات تطور قيمه الدعم عاما بعد اخر وبمعدلات متزايده و متفاوته فبعد ان كان قيمه الدعم في الموازنه العامه لا يزيد عن ٣٣ مليون عام ١٩٧٠ ارتفع ليصل الى ١.٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٠ ويرجع هذا التطور في قيمه مخصصات الدعم بصفه عامه الى عاملين اساسيين بخلاف عاملي التزايد السكاني و تزايد استهلاك الفرد وهما :

١- الارتفاع المستمر للاسعار العالميه للسلع خاصه بعد حرب ١٩٧٣ .

٢- التدهور الذي طرأ على سعر صرف الجنية المصري أبتداء من موازنة ١٩٧٩ .[١٤٤٤]

وبحلول منتصف الثمانينات واستجابة لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، اتخذت الدوله اجراءات عديده لخفض تكلفه (الدعم في الموازنه) وهو ما يعد مرحله جديده في تطبيق سياسه الدعم، حيث عملت الحكومه على تخفيض عدد السلع المدعمه ،وكمياتها وتقليل عدد حاملي البطاقات التموينيه ،كما بدأت في تطبيق الدعم النقدي الى جوار الدعم العينى ،[١٤٤٥] ونتج عن ذلك أن عادت مخصصات الدعم الى الانخفاض بالنسبه لإجمالي الانفاق العام في ١٩٩٠ لتصل الى ٨.٧% و٣.٣% من الناتج المحلي.

المبحث الثانى

تطور الدعم في مصر في الفتره من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٠

شهدت مرحله الاصلاح الاقتصادي واعاده الهيكله انخفاض نسبه المخصصات الموجهه للدعم ،حيث ان تلك المخصصات عام ١٩٩٠-١٩٩١ مثلت نحو ٧.٨% من اجمالي الانفاق العام و٣.٣% من الناتج المحلى الاجمالى وواصلت الانخفاض حتى اصبح الدعم يشكل ٤.١ من اجمالي الانفاق العام عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١ [١٤٤٦]وانخفضت تلك النسبه الى حوالي ٧% فقط في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فكان الانفاق الحكومي الجاري حوالي ٩.٢ مليار جنيه و اجمالي الدعم ٦.٣ مليار جنيه ،وعندما تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣ إنخفضت قيمه الجنيه وارتفعت الاسعار بمعدلات كبيره ،وطبقا لذلك ارتفعت نسبه اجمالي الدعم للانفاق الجاري الى ١٦% في عام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ ،حيث ارتفع الانفاق الحكومي الجاري الى ٩٧.١ مليار جنيه .[١٤٤٧]

بدأ ظهور دعم الكهرباء في موازنة عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ،لتحميل وزاره الماليه الفرق في سعر الغاز الطبيعي الداخل في انتاج الكهرباء والذي يقدر بنحو٢٧٢٢٩ مليون متر مكعب ،حيث يصل سعر المتر المكعب الى ٠.٢٥ جنيه بينما تقوم وزاره الكهرباء بالمحاسبه عليه على اساس ٠.١٤ جنيه ،اي ان تكلفه الفرق بينهم تبلغ نحو ٢٩٩٥ مليون جنيه ،وبالتالي تم اعتماد مبلغ ٢ مليار جنيه لدعم الكهرباء لحين تكشف الوضع الحقيقي في ختامي الموازنه.[١٤٤٨]

ويستعرض الجدول (٢) تطور معدلات نمو الدعم المالي في مصر في الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٢٠ وتحديد إجمالي الدعم بالمليار جنية ونسبة نمو الدعم سنويا :

جدول رقم (٢)

تطور معدلات نمو الدعم المالي في مصر في الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٢٠ (القيمة بالمليار)

السنة	إجمالي الدعم بالمليار جنية	نسبة نمو الدعم سنويا
١٩٩١/١٩٩٠	٣.٢٩	٦٩.٧٣
١٩٩٢/١٩٩١	٤.٤٧	٣٥.٩٧

[١٤٤٤] رمزى زكى :" هل تصليح زيادة الاجور كبديل للدعم "، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٣٨٣ ، يناير ١٩٨١ ، صـ ٢٣٨

[١٤٤٥] نعمة ابراهيم الشيشينى رمزى :" تفعيل آثار النفقات التحويلية فى الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية " ، تفعيل آثار النفقات التحويلية فى الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة مقارنة بين النظام المالى الوضعى والاسلامى مع التطبيق على جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، كلية شريعة وقانون ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٧ ، صـ ١٥

[١٤٤٦] مركز المعلومات واتخاذ القرار :" منظومة الدعم فى مصر حقائق وأراء " ، مجلس الوزراء ، السنة السادسة ، العدد ٦٣ ، مارس ٢٠١٢ صـ ٧

[١٤٤٧]الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع :" آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه "، مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٨ صـ

[١٤٤٨] دكتور / عبدالفتاح الجبالي :" الموازنة العامة والمواطن المصرى" دراسة فى قضايا الأجور والدعم والمعاشات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٨م صـ ١٢٢-١٢٣

١٩٩٣/١٩٩٢	٤.٠٦	٩.١٨-
١٩٩٤/١٩٩٣	٣.٤٢	١٥.٨-
١٩٩٥/١٩٩٤	٣.٩٤	١٥.٢٦
١٩٩٦/١٩٩٥	٧.٧٢	١٩.٧٤
١٩٩٧/١٩٩٦	٤.٤٨	٥.٠٤-
١٩٩٨/١٩٩٧	٤.٦١	٢.٩٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٤.٥٦	١
٢٠٠٠/١٩٩٩	٥.٠٢	١٠.٠٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤.٩٣	١.٨٨-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥.٩٥	٢٠.٦٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦.٩٤	١٦.٥٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠.٣٥	٤٩.١٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣.٧٦	٣٣.٠٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤.٢٤	٢٩٤.٠٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣.٩٦	٠.٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤.٢١	٦٥.٠٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣.٨٣	١١.٤٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣.٥٦	٠.٢٨-
٢٠١١/٢٠١٠	١١١.٢١	١٨.٨٦
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤.٩٦	٢١.٣٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٠.٨٠	٢٦.٥٥
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨٧.٦٥٩	٩.٦٨
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٧.٤٤	٥.٢١
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠.٤٥٠	١.٥٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٧٥.٦٧٣	٣٧.٥٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٨.٣٠٧	١٧.١٨ -
٢٠١٩/٢٠١٨	٣١٦.١٤٩	٣٨.٤٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٩٥.١٧١	٦.٦٣ -

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، أعداد مختلفة ، البيان المالى للمشروع الموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة .

وتظهر البيانات إرتفاع بند الدعم في الموازنة العامة من ٣.٢٩ مليار جنية عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ثم واصل إرتفاعة ليصل إلى ٥٤.٢٤ مليار جنية عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ويتلاحظ تزايد المخصصات الموجهة لبند الدعم في الموازنة العامة وبصفة خاصة من عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ٨٤.٢١ مليار عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، ١١١.٢١ عام ٢٠١٠-٢٠١١ ، ١٧٠.٨٠ مليار جنية عام ٢٠١٢-٢٠١٣ . وذلك نتيجة ضم المواد البترولية إلى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ضمن التبويب الجديد لها وإرتفاع أسعار البترول .

الفصل الثانى
الدعم وعجز الموازنه العامه للدوله

تمهيد وتقسيم :

تتولد فكره الدعم من مفهوم المشكله الاقتصاديه تلك المشكله التي تتسابق كل النظريات الإقتصاديه من اجل تغطية فجوه عناصرها والتي تتضمن كثره الاحتياجات الانسانيه وانطلاق حجم الطلب من هذه الاحتياجات يقابله عجز

لوسائل تحقيق هذه الإحتياجات تلك الوسائل التي تتبلور في الموارد الاقتصاديه فدائما وأبدا تقل الموارد الاقتصاديه بعناصرها المختلفه سواء كانت موارد ماديه او موارد معنويه عن احتياجات البشر من تلك الموارد.[١٤٤٩]

ويعد دعم السلع و الخدمات الأساسيه أحد الاجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف مساعدة محدود الدخل وتخفيف حدة الفقر وتعود بدايه تقديم الدعم من قبل الحكومه المصريه الى السنوات التي تلت الحرب العالميه الاولى حيث تعاملت الحكومه مع ارتفاع أسعار السلع الغذائيه بإستيراد كميات كبيره من القمح والدقيق من إستراليا ، وقامت ببيعه في منافذ حكوميه بأسعار مخفضه ، وفي فتره الحرب العالميه الثانيه ومنذ عام ١٩٤١ قامت الحكومه بتطبيق برنامج دعم كإجراء مؤقت لتخفيف حده الأثار السلبيه للحرب على مستوى المعيشه وقد تم تطبيقه من خلال توفير بعض السلع والإحتياجات الاساسيه بنظام الحصص بإستخدام نظام البطاقه التموينيه لتوزيع السلع على المستهلكين شهريا وبمقدار محدد للفرد الواحد في الاسره. [١٤٥٠]

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى شقين ، يهتم الشق الاول بالتعرف على أحد أهم المفاهيم الخاصه بالدعم مع توضيح الانواع المختلفه للدعم وفي الشق الثاني من هذا الفصل سوف نتطرق لمناقشه اثر الدعم على الموازنه العامه وميزان المدفوعات هذا الى جانب تناول نمو الدعم وتوجهات النفقات العامه في الموازنه العامه للدوله وذلك على النحو التالي :

المبحث الاول : مفهوم الدعم و انواعه .

المبحث الثاني : اثر الدعم على الموازنه العامه وميزان المدفوعات

المبحث الاول
مفهوم الدعم و أنواعه

تمهيد وتقسيم :

يعتبر مفهوم الدعم مفهوما مرنا يشير الى أنماط و عناصر مختلفه من الانفاق ولا يوجد تعريف وحيد للدعم يعد مقبولا عالميا وان الوصول الى تعريف وحيد للدعم هو امر لم يحسم حتى الان ، ومصطلح الدعم يمثل جزءا من الثقافه الاقتصاديه في جميع دول العالم لانه بمثابه وسيله لحل مشكله اساسيه وهي عدم قدره بعض فئات المجتمع على شراء مستلزماتها الاساسيه كما يعد الدعم احدى الاليات التي تستخدم من قبل حكومات الدول المختلفه بالتخفيف عن محدود الدخل بهدف خفض معدلات الفقر والارتفاع بمستوى المعيشه و تأمين الحد الادنى من الاحتياجات الاساسيه [١٤٥١]

ويعد الدعم اداه مهمه من ادوات السياسه الماليه لاعاده توزيع الدخل ، ويندرج وفقا لادب الماليه العامه تحت ما يعرف بالنفقات التحويليه الاقتصاديه ، تمييزا لها عن النفقات التحويليه الاجتماعيه والماليه حيث تنصرف الاولى الى كافه الإعانات التي تمنح بغرض خفض أثمان بعض السلع والخدمات عن نفقة أنتاجها أو إستيرادها رغبة في رفع مستوى الدخول الحقيقية لبعض فئات المستهلكين ، وكذلك الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات لتمكينها من الأستمرار في نشاطها رغم الخسائر التي تحققها ، أو لرفع معدلات أرباحها،أو مساعدتها على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية في ظل المنافسة الأجنبية [١٤٥٢].

وسوف يتم توضيح ذلك من خلال مطلبين أساسيين على النحو التالي :

---

(١) د- احمد عبد السميع علام : "دور الدعم كقرار سياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" ، مصر المعاصره ، اكتوبر ٢٠٠٨ ،العدد ٤٩٢ السنه المائه ،القاهره ، صـ٣٤٩ـ

(٢) محمد ابو العينين احمد : "استخدام برمجه الهدف لإختبار المتغيرات في تحليل التميز العنقودي بالتطبيق على مشكله توزيع السلع الغذائيه المدعومه " رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، قسم الاحصاء ، جامعه القاهره ، صـ٥٥ـ

(١) مروه محمد ابو السادات على: " المتطلبات المؤسسيه والتنظيميه للتحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي مع التطبيق على برنامج دعم السلع الغذائيه في مصر" رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،جامعه القاهره ، ٢٠١٤ ، صـ ٢٣ ـ

(٢) نورا رفاعي محمود عبد الحافظ : "العلاقه بين نمو الدعم و تطور السياسه الماليه والموازنه العامه في مصر " المرجع السابق، صـ ١٤ ـ

المطلب الاول : مفهوم الدعم
المطلب الثاني : أنواع الدعم .

المطلب الاول : مفهوم الدعم

تمهيد :

يعد الدعم ممارسه اقتصاديه واسعه النطاق بدات باتخاذ العديد من التدابير لمساعده الفقراء[١٤٥٣] . من خلال العديد من الاعلانات الحكوميه التي تقدمها الحكومه في شكل اسهامات ماليه تتضمن منحا لا يتوقع فيها المانح اي عائد[١٤٥٤] ، وقد اصبح هناك خاصيه يتميز بها مفهوم الدعم في ادبيات الماليه العامه وهي عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف أوحد جامع مانع للدعم وعلى نحو يوضح الصعوبه البالغه التي تكتنف عمليه حسم الاختلاف بين الاقتصاديين في تعريفهم للدعم[١٤٥٥] ويمكن تناول المفهوم البسيط للدعم وتعريفه في اللغه ومفهوم الدعم في النظام المالي الاسلامي كما يلي :

اولا : المفهوم البسيط للدعم :

يعد المفهوم البسيط للدعم " مشاركه من جانب الحكومه في تكلفه السلعه و تخفيض سعرها " وفيه تتحمل الدوله جزء من سعر السلع والخدمات الاساسيه التي لا يمكن للمواطن ان يستغني عنها ولا يبقى الا جزءا ضئيلا من هذا السعر يتحمله المواطن[١٤٥٦] .

ثانيا : تعريف الدعم في اللغه :

جاء في معنى الدعم بالقاموس المحيط ، دعم يدعم دعما ـ الشيء : اسنده لئلا يسقط ، الدعم : مصدر القوه : المسانده ، لم يبخل عليه بالدعم لانجاز مشروعه / الدعم المادي والدعم المعنوي : المال الكثير ، الدعمه : الدعام وهو ما يسند به الشيء ، وضع للجدار دعمه حتى لا يسقط[١٤٥٧] ، وقال ابن منظور : (دعم الشيء يدعمه دعما : مال فأقامه . وقال الليث : الدعم ان يميل الشيء فتدعمه بدعام كما تدعم عروش الكرم ونحوه ، والدعامه : اسم الخشبة التي يدعم بها ، والمدعوم : الذي يميل فتدعمه ليستقيم) . [١٤٥٨]

ثالثاً :ـ الدعم كميزه ماليه (تعريف Carl shoup للدعم):

عرفه البعض بانه " اسلوب تنتهجة الحكومه وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزه ماليه ـ أعانه ـ للاسره او المنشأه في المجتمع من خلال حصولهم على السلع والخدمات باسعار اقل من تلك المتوفره في السوق[١٤٥٩] ووفقا لهذا المفهوم فأن الدعم ينظر اليه كميزه ماليه يتمتع بها المستهلكون والمنتجون فبالنسبه للمستهلكين ـ خاصه محدود الدخل ـ فان الدعم يتيح لهم زياده استهلاكهم من سلع معينه دون ان يضطروا لخفض انفاقهم من السلع الاخرى . اما بالنسبه للمنتجين فان الدعم يشجعهم على مواصله العمليه الانتاجيه بكفاءه وذلك نظرا لتيسير حصولهم على مستلزمات الانتاج او ما يحتاجونه من قروض بشروط ميسره .[١٤٦٠]

رابعاً :ـ الدعم كاداه توزيعيه (تعريف Prest للدعم) :

(١٤٥٣) hairkliiua 1992 subsidization in Egypt: neither economic growth nor distribution nor distribution international journal of middle east studies Cambridge university 29 January 2009 vol.24 no3 Aug. 1992 , pp481-482 print.

(١٤٥٤) khatoon syeeda globalization an issue of subsidies acase study of Egypt P2 available at http: //ssrn.com/abstract=655641

(٣)عبد المنعم لطفي محمد كمال: " الاثار الاقتصاديه الكليه لتحرير اسعار المنتجات البترولیه والغاز الطبيعي في مصر " رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعه القاهره ، فبراير ٢٠١١ صـ ١٥ ـ

(٤) عبد المنعم راضي : " مبادئ الاقتصاد " كليه التجاره ، جامعه عين شمس ، القاهره ، ٢٠٠٧ ، صـ ٢٩١ـ

(٥)اديب اللجمي واخرون :" المحيط معجم اللغه العربيه "، دار المحيط ، بيروت ، الطبعه الثانيه ، ١٩٩٤ ، المجلد الثاني (خ . غ) ، صـ ٥،٧

(٦) ابن منظور :" لسان العرب ، دار احياء التراث العربي " بيروت ، د.ت ، الجزء الرابع ، صـ ٣٥٨ ـ

(١٤٥٩) Carls. Shoup the terminology of subsidies in essays in tlon or of Giuseppe vol.2, (podvalgz2)pp.307-32.

(١٤٦٠)بركات محمد ابو النور:" دور القطاع الزراعي في مواجهه السلع الغذائيه في مصر" المرجع السابق، صـ٤

عرفه البعض بانه " المفاضله عند توزيع الدعم على مستحقيه لابد ان تكون بين توزيع السلع الغذائيه بالمجان او توزيعها باسعار مدعمه[١٤٦١] ،وخلصت احدى الدراسات الى اعتبار الدعم احد ادوات السياسه الماليه التي تستخدمها الدوله لاعاده توزيع الدخل القومي باعتباره ايرادات تتنازل عنها الدوله ومدفوعات مالية من موازنه الدوله بدون اي مقابل و يعادل تحويلات الدعم يهدف نقل مزايا محدده للمستفيدين منه والتي تعتبر ذات صفه تمييزيه لصالح الفقراء ومحدودى الدخل[١٤٦٢] ويرى البعض ان من الخطأ اعتبار الدعم مجرد ميزه ماليه ، وانما هو اداه هامه من ادوات توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيره خاصه في المجتمعات الناميه لدرجه ان بعض الاقتصاديين يرى ان على الحكومات ان تفاضل بين منح الفقراء السلع الضروريه بدون مقابل ، وبين اعطائهم هذه السلع باسعار مدعمه ،مع الاعتراف بما يمثله الدعم من اعباء على الموازنه العامه للدوله .[١٤٦٣] ،ويرى البعض أن قصر تعريف الدعم على أداة لتوزيع الدخل القومي يعقل دور الدعم في تحقيق أهداف أخرى عديدة متمثلة في حفز الاستثمار والصادرات وتشجيع الصناعة الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية واستقرار الأسعار وضمان المستويات المناسبة من التغذية للافراد.[١٤٦٤]

خامساً :- الدعم كضريبه سالبه (تعريف boulding للدعم) :

عرفه البعض بانه بدلا من اخذ نسبه او مقدار من السعر المدفوع بواسطه المستهلك فأن الحكومه تضيف نسبه او مقدار لهذا السعر وبهذا فان المنتج يتسلم سعر السلعه يفوق السعر الذي يدفعه المستهلك يمثل او يساوي الدعم [١٤٦٥]، وهذا يعني أن الغاؤه يمكن ان ينتج عنه اثارا تعادل فرض ضريبه غير مباشره بقيمه هذا الدعم على السلع المدعمه.[١٤٦٦]

ويعد هذا النوع من الدعم توجيه دعم للمنتجين حفاظا على استمرارهم في انتاج تلك السلع المدعومه من الدوله في ظل عزوف الدوله عن انتاجها لاسباب ماليه واقتصاديه وكنوع من حفز القطاع الخاص على المنافسه واداء دوره الاقتصادي والاجتماعي خاصه وان الدعم يرتبط بالخلل في هياكل الاجور والاسعار والانتاجيه حيث تقدمه الدوله لخفض الاسعار والحد من التضخم والتخفيف من معاناه الفقراء ومحدودى الدخل ومن سوء التغذيه وخفض نسبه الفجوه بين الفقراء وغير الفقراء و بين الريف والحضر والعمل على توفير الاحتياجات الاساسيه للافراد باسعار مناسبه[١٤٦٧] .

سادساً :- الدعم فرق سعري: (تعريف Richard stoneللدعم):

عرفه بانه عبء مالي على الحكومه بغرض تمكين الافراد والمنشاءات من شراء السلع والخدمات بسعر اقل من الذي تباع به بدون دعم في السوق الحره. [١٤٦٨]وهنا يركز على شكل اعطاء الدعم دون الاشاره الى اهميته في تحقيق العديد من الاهداف.[١٤٦٩] ويعد تطبيق سياسه الدعم في ظل تطبيق التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق وفق هذا المفهوم ان الحكومه تطبق الدعم بصوره انتقائيه على بعض السلع والخدمات دون الاخرى وتحرير اسعار السلع

(١٤٦١) A.R prest & N.A.B.AR public finance in they and practice widen field & nicolsoinlonelon 1979, P.15.

(١٤٦٢) Mariana ,(M) & Pablo ,(G) : " Distributional in cidene of social ,Infrastracture and Telecommunication services in latin America " MPRA Paper NO 42931 .2010 ,PP 1-21 .

(١٤٦٣) بركات محمد ابو النور دور القطاع الزراعي في مواجهه دعم السلع الغذائيه في مصر المرجع السابق، صـ٤

(١٤٦٤) Musa .A ,Banwo, : "Fiscal de Centralization Policy And Poverty Reduction : Lessons From Nigeria "International public policy Review , vol ,7 ,no 1 ,2012 , PP.1-17 .

(١٤٦٥) Boulding kenne the economics analysis vol1 microeconomics forth edition new York. Harpen snow publication, 1966. P.209

(١٤٦٦) محمد فخري مكي اثر الغاء الدعم و رفع الاجور على الداوود التضخميه في الاقتصاد المصري دراسه غير منشوره رئاسه مجلس الوزراء القاهره ١٩٧٨ صـ ٦٧

(١٤٦٧) Muhammed (z, f)& Ralma (n) : " Impact Offiscal Autonomy on Poverty in Pakistan " Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences , vol 70 no.1 , 2013 , pp.141-156 .

(١٤٦٨) Stone richardz definition and measurement of nation aline come and construction of sacialacconnts geneve united natiologgy P.33.

(١٤٦٩) ادهم ابراهيم جلال الدين الدعم واثره في تحقيق العداله الاجتماعيه دراسه اقتصاديه اسلاميه مركز الكتاب للنشر القاهره الطبعه الاولى ٢٠١٦ صـ ٣٠

مستهدفه ترك القرارات الاقتصاديه الاساسيه المتعلقه بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج ولقوى السوق في ظل استراتيجيه اقتصاديه تهدف الى توسيع قاعده الاعتماد على القطاع الخاص[١٤٧٠].

سابعاً :- الدعم كتحويل من جانب واحد (تعريف Americana Encyclopedia) :

عرفه الموسوعه الامريكيه بانه منحه في شكل نقدي او عيني او اي نوع اخر من المساعدات لا يتوقع فيه المانح اي عائد مباشر او مقابل لهذه المنحه.[١٤٧١] فتقوم الحكومه بتحويله باعتبارها مانحه للدعم في اي صوره من صوره الى المستفيدين منه دون حصولها على اي عائد او مقابل مباشر لتلك المنحه ويركز هذا المفهوم للدعم على المفهوم المحاسبي للدعم فقط لتركيزه على تحويل الحكومه لمدفوعات نقديه مباشره او تنازلها عن حقوق ماليه او تخفيضها لاسعار السلع والخدمات المدعومه من جانب واحد فقط هو الموازنه العامه للدوله ،ولم يركز المفهوم على التحويل الحادث من جانب المستفيدين الى الحكومه القائل بان الدعم تمويل من جانب الحكومه فقط[١٤٧٢].

ثامناً :- الدعم كاداه لتحقيق الاهداف (تعريف Britannic Encyclopedia) :

عرفه الموسوعه البريطانيه بانه نفقة حكوميه مباشره او غير مباشر او حق اقتصادي ممنوح او امتياز خاص ممنوح الى المشروعات الخاصه او الافراد او الوحدات الحكوميه بغرض تحقيق هدف عام[١٤٧٣] ، فيعد الدعم أحد أهم أدوات السياسة الأقتصادية التي تستخدمها الحكومة لمتابعة أليات السوق بغرض تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية في خطط التنمية دون الإخلال بتلك الإليات[١٤٧٤] .

ويرى هذا الاتجاه ان الدعم احد الاعباء الماليه تتحمله الدوله لتحقيق حمايه للمشروعات المنتجه وتحسين مستويات المعيشيه واعاده توزيع الدخل ،ويتضح ان هذا الاتجاه حاول تعريف الدعم من خلال اهدافه باعتباره ان الدفاع انفاق عام ياخذ صوره مباشره وغير مباشره او انه حق اقتصادي او امتياز خاص ممنوع للمشروعات الخاصه والافراد او الوحدات الحكوميه بغيه تحقيق اهداف ومنافع عامه[١٤٧٥].

وتجدر الاشاره الى ان حق الدول في اعطاء الدعم لانتاجها المحلي (صناعه محليه) سواء اكان انتاج زراعي او صناعي او خدمي هو حق تعترف به الجات و منظمه التجاره العالميه.....

كما يجب الاشاره ايضا الى ان الجات لا علاقه لها بالدعم الذي تقدمه الدول للمستهلك او الدعم الذي يعطي للطبقات الفقيره وماشابه وانما تتعرض فقط لدعم الانتاج و دعم التصدير اما الدعم الذي تبدا قواعد الجات/ منظمه التجاره العالميه في التدخل فيه هو الدعم الذي يؤدي الى تشوه التجاره سواء تهدف زياده التصدير او للتاثير على الاستيراد وكذلك ازاحه صادرات دوله في سوق معين لكي تحل محله صادرات الدولة الداعمه .[١٤٧٦]

وتقضي اتفاقيه الدعم والاجراءات التعويضيه (منظمه التجاره العالميه) المعنى بالدعم واجراءات مناهضه انه عندما تستفيد السلعه المستورده (المماثله للسلعة المصنوعة في مصر او لها نفس مواصفاتها) من بعض انواع الدعم التي تقدمها حكومه البلد الاجنبي وحينما يسبب هذا الدعم ضررا للسلعه المصريه المثيله او يهدد بذلك او يعوق بشكل

[١٤٧٠] Round ,Jeffery , "globalization , groth in equality and poverty in Africa ,amacroeconomic perspective " ,united nations university ,world in statute for development economicresearch ,paper no 2007/55 helsinki ,finiand sep .

[١٤٧١] Encycloedia American? volume 25 connectict American . Corruption 1979 . P. 827

[١٤٧٢] Sherine , Alshawarby , : "The Egyptian Subsidy scheme : Evolution operation and The road ahead paper presented at conference , meeting the challenges of development (USAID) june 28-29 , 2005 ,pp1-13 .

[١٤٧٣] Encyclopedia . britannica z voluniell. Chicago . Encyc- Lopedia britannicainc. 1985 P. 344-345.

[١٤٧٤] مجلس الوزراء ،مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: " نتائج المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر" ،أكتوبر ٢٠٠٨ .

[١٤٧٥] Coady , detal, "targeting cash transfers indeveloping countries : review of lesons and exoerience " Washington d.c the world bank international food and policy research .

Cristian (f ,s)& Jorge (m) : "the consequences offiscal decentralization on poverty and income equality environment and planning : government and policy , vol.29 ,2011 , pp.321-343 . "

[١٤٧٦] محمد مامون عبد الفتاح : "المفاوضات حول قضايا الدعم والرسوم التعويضيه في اطار الاعلان الوزاري للدوحه اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه" لغه عربيه اسيا اوراق موجزة الاعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمه التجاره العالميه كانون المكسيك 14-10 ايلول / سبتمبر ٢٠٠٣ صـ ٥

ملحوظ انتاج مثل هذه السلعه في مصر لبيعها فيها فانه يمكن للحكومه ان تفرض رسوم لمناهضته لتلافي اثر الدعم او الضرر الذي لحق بالمنتجين المصريين ومره اخرى نجد ان في الاتفاق قواعد تفصيليه كثيره حول ماهيه الدعم ومتى نناهضهة (بعض انواع الدعم يسمح بهذا الاتفاق على وجه التخصيص ولا يخضع للمناهضه) وكيفيه حساب مقدار الدعم ومتى وكيف يحدث الضرر للمنتجين المحليين .[١٤٧٧]

تاسعاً:- تعريف الدعم لدي منظمه التجاره العالميه (WTO) :

تعرف منظمه التجاره العالميه الدعم الحكومي وفقا لأليات تقديمه مبينه ان الدعم من الممكن تقديمه في اشكال مختلفه مثل المنح النقديه ،والمساعده والدعم لمواجهة التكلفه الرأسماليه والاستثماريه ، وتقديم الحكومه للسلع والخدمات باقل من التكلفه ، والتحويلات الماليه ، ومسانده السعر و دعم الصادرات [١٤٧٨] ، وإنة عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي جهة عامة داخل الدولة ، وهذه المساهمة يتولد عنها منفعة[١٤٧٩] .

ويمكن تعريف الدعم بعد عرض المفاهيم المتباينه للدعم بانه كل ما تتحمله الموازنه العامه للدوله من الفروق السعريه للسلع والخدمات المقدمه للمستفيدين منها عن اسعارها الاقتصاديه ،ولذلك يعتبر الدعم احد ادوات السياسه الماليه الهامه التي تستخدمها الدوله لمتابعه اليات السوق بغيه تحقيق غايات واهداف اجتماعيه واقتصاديه دون الاخلال بتلك الاليات وذلك اثناء تحقيق الدوله للخطط التنمويه.[١٤٨٠]

المطلب الثاني
انواع الدعم kinds of subsidy

تمهيد:

ترصد الادبيات انواع مختلفه من الدعم من حيث اثره على الموازنه العامه ومن حيث شكل تقديمه للمستفيدين ومن حيث الهدف من تقديمه و تقسيمات اخرى لانواع الدعم ،،وفي احيان كثيره يحدث خلط واضح بين تلك التقسيمات وبين بعضها البعض.

يقدم الدعم اما بشكل مباشر فى شكل تحويلات نقديه او عينيه مباشره الى الافراد او قطاعات معينه او بشكل غير مباشر والذي يتضمن كل انواع الدعم الاخرى بخلاف التحويلات المباشره وايضا هناك التعريف الضيق للدعم والذي يشير الى الدعم الصريح الذي يظهر في الحسابات الحكوميه بالموازنه العامه للدوله ،بينما يضيف التعريف الواسع للدعم ، كافه انواع الدعم الضمني التي لا تظهر بشكل صريح في الموازنه العامه للدوله الى الدعم الصريح ،وقد يستخدم البعض الدعم الصريح والضمني كمرادف للدعم المباشر وغير مباشر على التوالي.[١٤٨١]

ويمكن تناول انواع الدعم كما يلي :

اولا: أنواع الدعم من حيث اثره على الموازنه العامه.

يمكن تقسيم الدعم من حيث اثر على الموازنه العامه الى :

اولا: ١- الدعم المباشر:-

يطلق على هذا النوع من الدعم مسمى الدعم المعلن او الدعم الصريح وهو يتميز بالوضوح ومعرفه العبء الخاص به ،وبالتالي يصبح من السهل قياسه واخضاعه للمراقبه وامكانيه التوصل الى اسباب تزايدة وطرق ترشيده ،وعلى الرغم من الاعباء الاقتصاديه التي يشكلها هذا النوع الا ان الدول تعطيه اهتماما كبيرا نظرا لحساسيته وارتباطه بالحياه اليوميه لملايين المواطنين.[١٤٨٢]

اولا: ٢- الدعم غير المباشر:

[١٤٧٧] دكتور يوسف بطرس غالي : "النظام المالي لمكافحه الاغراق والدعم والرسوم التعويضيه والوقايه في اطار منظمه التجاره العالميه" وزاره الاقتصاد والتجاره الخارجيه جهاز مكافحه الدعم والاغراق والوقايه ،يونيو ٢٠٠٠

[١٤٧٨] Wto," subsidies, trade and the world trade orginazation" world trade report, 2006, p47

[١٤٧٩] Lea , analysis of the scope of energy subsidies and suggestions for the g – 20 summit meeting ,Toronto (Canada), 26-27 june 2010 ,p6 .

[١٤٨٠] Sonia Ali & Richard (A) "the Egyptian food subsidy system :Operation and effects on income distribution " ,world development 24. Nov, 1996. PP.1771-1791

[١٤٨١] Abdallah Shehata Khattab:" The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy intensive industries in Egypt." ECE Working, No 124, May 2007

[١٤٨٢] بركات محمد ابو النور : "دور القطاع الزراعي في مواجهه مشكله دعم السلع الغذائيه في مصر" ، مرجع سابق صـ ١٧-١٨

يمثل الفرق بين تكلفه انتاج السلع و سعر بيعها فى الاسواق المحليه.[١٤٨٣] وتستفيد بهذا الدعم في مصر بعض الهيئات الاقتصاديه : الهيئه العامه للسكك الحديديه ،وهيئتا النقل العام بالقاهره و الاسكندريه ،ومرافق المياه والصرف الصحي ،حيث تقدم خدمات باسعار اجتماعيه لا تعكس التكلفه الحقيقيه لها ،وكذلك صناديق التامين الاجتماعي حيث تتحمل الخزانه العامه للدوله الفرق بين الاشتراكات التى يدفعها المؤمن عليهم و بين ما يحصل عليه المؤمنين من معاشات ومميزات اضافيه. [١٤٨٤]، وكلا النوعين الدعم المباشر والدعم غير المباشر يطلق عليهما الدعم الصريح أو الدعم الظاهر ؛ لادراج ارقامهما بصوره صريحه في الموازنه العامه .

ثانيا: انواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين. (الأنظمة الرئيسية للدعم)

يقسم الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين الى :

ثانيا: ١ـ الدعم النقدي :

يتم تقديم مساعدات نقديه للفئات غير القادره على العمل ،تزيد من قدرتهم الشرائيه ـ فالهدف الرئيسي لهذه التحويلات النقديه هو تمكين الافراد من توفير الاحتياجات الاساسيه خاصه المواد الغذائيه[١٤٨٥] مثل اعانات البطاله ،واعانات الضمان الاجتماعي ،واعانات العجز والشيخوخه ،وفيها يكون للمنتفع الحريه الكامله في اختيار السلع التي يستهلكها مما يزيد من رفاهيته.[١٤٨٦]

وتتعدد مزايا الدعم النقدي وهي انتهاء عمليه تهريب السلع المدعومه الى السوق الموازي والسوداء مثلما الحال في الدعم العيني ،وعدم حدوث تشوهات في الاسواق او إزدواجيه في الاسعار حيث تستخدم الفئات المستهدفه الدعم النقدي في شراء السلع والخدمات بسعر السوق فضلا عن عدم اجبارهم على شراء سلع معينه ومحدده ،ويؤخذ على الدعم النقدي تسربه الى غير المستحقين في ظل عدم تحديد الفئات المستفيده منه بدقه وهم فقراء وعدم مراعاة التباينات بين الاقاليم المختلفه (الحضر والريف) داخل كل دوله.[١٤٨٧]

ثانيا: ٢ـ الدعم العيني :ـ

يعد هو النوع المطلق في معظم الدول الناميه او المتقدمة ،وهو ذلك الذي تتجه فيه الدول الى مشاركة القطاعات الانتاجيه او إعتماد مبالغ في الموازنه العامه تمنح القطاع الذي يقوم بالانتاج سواء كان قطاعا خاصا او عاما جزءا قد يكون كبيرا من تكلفه انتاج السلعه لتصل الى افراد الشعب باسعار معينه ترغب الدوله في تحديده هكذا وبما يتلائم مع ظروف واحتياجات عامه الشعب اي ان الدوله تتحمل الجزء الاكبر من تكلفه انتاج هذه السلعه لتصل الى من ترغب برامج دعم الاسكان في توصيله اياه.[١٤٨٨]

ثالثا: انواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه :

يمكن تقسيم انواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه الى:

ثالثا : ١ـ أعانات الاستغلال:

تعرف بانها هي الاعلانات التي يقصد بها الابقاء على ثمن بعض المنتجات من السلع والخدمات اقل من ثمن التكلفه الفعليه [١٤٨٩]،عن طريق منح الدعم في مرحله معينه من مراحل الدوره الانتاجيه وذلك لتحقيق عده اهداف من اهمها: تحقيق استقرار الاسعار وتفادي مخاطر التضخم ،اعاده توزيع الدخل لصالح فئات معينه من المستهلكين

[١٤٨٣] دكتور علي لطفي : "رؤية حول منظومه الدعم" ،المؤتمر السنوي الثالث عشر لاداره ازمه الدعم وفعاليات العداله الاجتماعيه ،دار الضيافه ،كليه التجاره ،جامعه عين شمس القاهره ،٢٩ـ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ المجلد الثالث. صـ٥

[١٤٨٤]سيف الملاه محمد العزيزي : "الدعم في مصر المشاكل والحلول " ،ورقه عمل المؤتمر السنوي الثالث عشر لاداره ازمه الدعم وفعاليات العداله الاجتماعيه المجلد الثالث دار الضيافه كليه التجاره جامعه عين شمس القاهره ٢٩ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨صـ٢

[١٤٨٥] Rachel Slater cash transfers, Social Protection and Poverty Reducation , back, round paper commissioned for the UNRISED flag ship reporton poverty, Geneva,2008, P .10

[١٤٨٦]د. عبدالمنعم راضى :" " مبادىء الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، صـ ١٠٨

[١٤٨٧] شرين الشوازي : "دعم الغذاء في مصر تقدير حجم التسرب" ،سلسلة أوراق بحثية ،كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، العدد٣٢ ،أكتوبر ٢٠١٠ ،صـ٩ـ١٤ .

[٢] د.أحمد عبد السميع علام : " المرجع السابق " ،صـ٣٥٠ .

[١٤٨٩] د/ عادل أحمد حشيش : " مشكلة الدعم السلعى والأمن الغذائى فى مصر " دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها فى ضوء اللأوضاع السائدة بالدول المتخلفة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، صـ ٨١

،ومقاومه سياسه الاغراق التي تواجه صناعه معينه داخل السوق المحلي ،والمحافظه على مستوى معين من الدخل لبعض المنتجين علما بان مقدار اعانه الاستغلال يكون معلوم مقدما للمشروعات التي تتلقاها ،ومن امثله تلك الاعلانات التي تمنح لتاجر القمح ، أو تاجر الدقيق او المخابز في بعض الدول الناميه مثل اندونيسيا وبنجلادش والهند ومصر والمغرب وزامبيا وتنزانيا وباكستان لانتاج الخبز والابقاء على ثمن الرغيف ثابتا.[١٤٩٠]

ثالثا: ٢- اعانات الانشاء :

تمنحها الدوله لتمكين المشروعات من تغطية نفقات الانشاء او لتعويض ما تم اهلاكه من وسائل الانتاج في احد فروع النشاط الانتاجي ،و يتم منحها عن طريق تقديم جزء من راس المال مجانا او اقراضه للمشروع بسعر فائده منخفض ويهدف هذا النوع من الاعانات الى اتمام مدخرات المشروع لتمكينه من تمويل الاستثمارات التي تعتبر ضروريه من وجهة نظر الاقتصاد القومي.[١٤٩١]

ثالثا: ٣- اعانات التجاره الخارجيه:

تتمثل هذه الاعلانات في اعانات لتشجيع الصادرات وتعمل هذه الاعانات على تحسين الوضع بالنسبه لميزان المدفوعات ومن ثم بالنسبه للنشاط الاقتصادي ككل وبخاصه في حالات الكساد حيث تعمل هذه الاعانات على تشجيع الانتاج من اجل التصدير ،و في حالات وجود سعر صرف يتضمن تقدير عالي لقيمه العمله المحليه فتعمل هذه الاعانات كبديل عن تخفيض سعر الصرف و ايضا في حاله الارتفاع الكبير فى الضرائب غير المباشره وتعمل على تمكين المصدرين من بيع السلع في الخارج بثمن اقل من سعرها الاساسى ،كما تتمثل هذه الاعانات في تشجيع الواردات من سلع معينه اما انها تعتبر من السلع الانتاجيه الاساسيه او لانها من السلع الاستهلاكيه الضروريه.[١٤٩٢]

المبحث الثانى
أثر الدعم على الموازنة العامة وميزان المدفوعات

تمهيد وتقسيم :

تعبر قضية الدعم أحد أهم القضايا الاقتصادية التى ثار حولها الجدل وخاصة مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ، حيث نادى العديد من الاقتصاديين بضرورة اصلاح أنظمة الدعم والعمل على زيادة كفائتها من اجل تخفيض العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة كما أن هناك أراء أكثر تشدداً ترى ضرورة تخفيض الدعم بوجه عام ، إلا أن هذا قد يكون له عواقب إجتماعية خطيرة أهمها الأضرار بطبقة عريضة من فئات المجتمع الا وهى الاسر الفقيرة ، ولا يخفى على احد مدى الارتباط الوثيق بين الدعم وقيمة العجز بالموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام .[١٤٩٣]

ونقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح أثر الدعم على الموازنة العامة وميزان المدفوعات وسوف يتم توضيح ذلك من خلال مطلبين أساسين على النحو التالى :-

المطلب الأول : أثر الدعم على الموازنة العامة.

المطلب الثانى : أثر الدعم على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول
أثر الدعم على الموازنة العامة

تمهيد:

يربط العديد من الإقتصاديين بين قيمة الدعم وقيمة العجز بالموازنة العامة ، لذا كان لابد من الوقوف بالدراسة والتحليل حول علاقتهما ، فعجز الموازنة العامة يعد السبب الرئيسى لمناداة العديد من الاقتصاديين بضرورة اصلاح منظومة الدعم والعمل على زيادة كفاءتها من أجل تخفيض هذا العجز المتزايد فى الموازنة العامة ، بينما ذهبت الاراء

[١٤٩٠] وائل محمود محمد حسين : " أثر اصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر " ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠١٥ صـ ٦٢-٦٣ .

[١٤٩١] أسماء محمد محمد عطية :" مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ صـ ١٧

[١٤٩٢] محمود أحمد محمد أمين : " كفاءة وعدالة سياسية الدعم الحكومى فى مصر " دراسة مقارنة ، رسالة ما جسيتر ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩ صـ ٦٠

[١٤٩٣] وائل محمود محمد حسين :" أثر اصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر " ، المرجع السابق صـ ١٠٠

الأكثر تشدداً الى ضرورة الغاء الدعم بوجه عام بالرغم من العواقب والآثار الاجتماعية التى قد يترتب عليها هذا التوجه ، وتأثيره على قاعدة عريضة من فئات المجتمع المصرى .

أولاً : تعريف الموازنة العامة :

هى وثيقة مالية تشمل تقدير جميع الايرادات الحكومية ومصروفاتها خلال فترة زمنية مقبلة ، عادة ما تكون سنة مالية وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة .[١٤٩٤] (ويعرفها قانون الموازنة العامة ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المصري والمعدل بالقانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ، بإنها البرنامج المالي السنوى لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المتعددة فى المجالات الاقتصادية والإجتماعية [١٤٩٥] .

ثانياً : النفقات العامة والايرادات العامة ومفهوم عجز الموازنة:-

تعد النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدى يقوم بإنفاقة شخص من أشخاص القانون العام، ويكون الغرض من استعمالها تحقيق نفع عام وترجع أهمية النفقات العامة الى دورها فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع وعن دورها فى التأثيرعلى سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار [١٤٩٦]، والايرادات العامة تعرف بأنها هى المصادر التى تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع [١٤٩٧] .

يوجد إختلاف بين طبيعة عجز الموازنة العامة للدولة من دولة الى أخرى ، وخاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة ،ورغم تفاوت أسباب هذا العجز أيضاً، إلا أن عجز الموازنة العامة للدولة فى تعريفه البسيط والواسع فى اى دولة يعبر عن " زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة للدولة ، أو عدم تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة للدولة ، الأمر الذى يسفر عنه عجز فى الموازنة العامة يحتاج الى تغطية فى تلك الدولة. [١٤٩٨]

ويؤدي ارتفاع نفقات السلع والخدمات المدعمه من جانب الدوله الى زياده الانفاق العام وهذا يقود بدوره الى زياده عجز الموازنه العامه للدوله ،وخاصه اذا كانت الدوله تعاني اصلا من العجز ،وهذا يضطرها الى اصدار نقود جديده كأحد وسائل سد عجز الموازنه مما يؤدي الى حدوث ضغوط تضخميه ينجم عن ذلك سلسله من المضافات تتمثل في اثراء الفئات الفنيه غير المستحقة للدعم مثل التجار والوسطاء واصحاب الاموال المشغله في الانشطه المختلفه ،وايضا نقص قيمه الدعم الذي يوجه الى الفئات الفقيره وتقود هذه المضاعفات الى زياده الفجوه بين الطبقه الفقيره والطبقة الغنيه من ناحيه والي المطالبه بمزيد من الدعم. [١٤٩٩]

ثالثاً : الدعم وعجز الموازنة العامة :

يعد الدعم عنصر من مجموعة عناصر الانفاق بحيث لا يمكن أن ينسب العجز فى الموازنة الى عنصر بعينه ، وذلك لأن الانفاق على بند معين لا يتم من إيراد محدد – لاتباع قاعدة عدم تخصيص الايرادات – وإنما من مصادر مختلفة تصب فيها جميع الايرادات ثم يتم تمويل العجز من الايرادات على الشيوع[١٥٠٠] ويمثل العجز النقدى الفرق بين الايرادات المدرجة فى الموازنة والمصروفات بأبوابها[١٥٠١] والعجز الكلى عبارة عن العجز النقدى مضافاص اليه أو مطروحاً منه صافى الحيازة من الأصول المالية . [١٥٠٢]

رابعاً : تطور الموازنة العامة فى مصر :

[١٤٩٤] د. سمية عبدالمولى :" قراءة مبسطة للموازنة العامة فى مصر " ، مركز العقد الاجتماعي، ديسمبر ٢٠٠٨ ، صـ ١.

[١٤٩٥] د. عبدالله شحاته ، د. صالح عبدالرحمن :" الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة. ٢٠٠٨، صـ٢

[١٤٩٦] James gwartney, Richard stoup, Macro economics, Private and public choice, Newyork,1982.

[١٤٩٧] د. محمد طاقة :" اقتصاديات المالية العامة" دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠٠٧ ، صـ٧٥

[١٤٩٨] سيد البواب :" عجز الموازنة العامة للدولة " النظرية والفراغ الفكرى للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، صـ ١٢

[٥] د . حسين شحاتة : "المعايير والضوابط الشرعية لضبط وترشيد نفقات الدعم " ، دار المشورة للإقتصاد الإسلامي ، صـ٤

[١٥٠٠] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" دراسة منظومة الدعم فى مصر " القاهره مايو ٢٠١٣ ،صـ٥٩ .

[١٥٠١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" دراسة منظومة الدعم فى مصر " ،المرجع السابق ،صـ٥٨ .

[١٥٠٢] نيفين فرج ابراهيم ابراهيم : "أثر عجز الموازنة العامة فى مصر فى الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك والسببية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية (مجلة محكمة) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ٧١، السنة ٢٢ ، صيف ٢٠١٥ ، صـ٩٨

اتسمت السياسات المالية فى مصر من بداية الالفية الثانية وحتى ٢٠١٠/٢٠١١ بأنها سياسات توسعية انتهجتها الدولة لإخراج الاقتصاد المصرى من الركود والكساد الذى يمر بها وذلك عن طريق التوسع فى الإنفاق العام [١٥٠٣]، إلا أنه بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتزامناً مع مرحلة التحول السياسى واجه الاقتصاد المصري تحديات بالغة خلال الثلاث سنوات التالية وهو ما استدعى إحداث تغيرات جذرية فى منهجية السياسة المالية للدولة من حيث : إعادة توزيع الموارد بشكل أفضل لصالح الفقراء والفئات الأقل دخلاً ، من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الفعال. [١٥٠٤]
ويستعرض الجدول(٣) تطور الموازنة العامة فى مصر بالمليون خلال الفترة من ١٩٩٠حتى ٢٠٢٠:

جدول رقم (٣)

تطور الموازنة العامة فى مصر الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠ (القيمة بالمليون)

السنة	إجمالى الايرادات	اجمالى المصروفات	العجز الكلي	نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى الاجمالى
٩١/٩٠	————	————	————	————
٩٤/٩٣	٥٢٥٦٧	٥٦٢٦٤	٣٦٩٧	%٢.١
٩٥/٩٤	٥٥٧١٩	٥٨٢٥٦	٢٥٣٧	%١.٢
٩٦/٩٥	٦٠٨٩٣	٦٣٨٨٩	٢٩٩٦	%١.٣
٩٧/٩٦	٦٤٤٩٨	٦٦٨٢٦	٢٣٢٨	%٠.٩
٩٨/٩٧	٦٧٩٦٣	٧٠٧٨٣	٢٨٢٠	%١
٩٩/٩٨	٧١٠٧٢	٧٩٩٩٥	٨٩٢٣	%٢.٩
٢٠٠٠/٩٩	٧٥٣٩٩	٨٨٦٠٠	١٣٢٠١	%٣.٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٦١٣٩	٩٦١٢١	١٩٩٨٢	%٥.٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٨٩٦٨	١٠١١٥٣	٢٢١٨٥	%٥.٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٦٤٨٤	١١٩١٣	٢٥٤٢٩	%٦.١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٩٦٦٥	١٢٨٣٢٤	٢٨٦٥٩	%٥.٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٨٧٠٢	١٥٨٤٧٥	٤٩٧٧٣	%٩.٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٣٠١٥١	١٨٧٨١٧	٥٩٤٠٠	%١٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٣٩٠٦	٢١٧٢٧٤	٦٢٢٣٨	%٩.٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٨٧٢٣٨	٢٤٤٠٦١	٥٥٨٧٦٩	%٦.٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٧٦٧٩٤	٣٥٦٨٤٤	٨٣٣٢٣	%٨.٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٢٤٩٨٦	٣١٩١٣٧	٩٤٨٨٠	%٨
٢٠١١/٢٠١٠	٢٨٠.٦٦٠	٣٩٤.٤٩٤	١٠٥.٥٥٢	%٧.٧
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤٩.٦٤٧	٤٩٠.٥٩٠	١٣٤.٢٨٠	%٨.٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٩٣.٤٧٦	٥٣٣.٧٨٥	١٣٤.٩٩٥	%٧.٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٩٧.١٤٥	٦٩٢.٤٢١	١٩٧.٤٩٤	%٩.٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩١.٤٨٨	٨١٧.٨٤٧	٣٣٩.٤٩٩	%١٢.٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٩.١٨٤	١٠٣١.٩٤١	٣٧٩.٥٩٠	% ١٠.٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٢١.١٣٤	١٢٤٤.٤٠٨	٤٢٣.٥٨٠	%٩.٧
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٨٩.١٨٨	١٤٢٤.٠٢٠	٤٣٨.٥٩٤	%٨.٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٣٤.٤٢٤	١٥٧٤.٥٥٩	٤٤٥.١٤٠	%٧.٢

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموازنة العامة ، وزارة المالية ، أعداد مختلفة.

[١٥٠٣] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" دراسة منظومة الدعم فى مصر " ، المرجع السابق ، صـ٤٩
[١٥٠٤] وزارة المالية : " البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥" القاهرة ، ٢٠١٤ ، صـ ١-٥ .

خامساً : تطور نسبة الدعم الى كلاً من النفقات العامة والعجز النقدى :

يتم عرض تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة وعجز الموازنة العامة والدعم ، ونسبة الدعم الى كل من النفقات العامة وعجز الموازنة ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى :

سيعرض الجدول (٤) تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة وعجز الموازنة العامة ، والدعم ، ونسبة الدعم الى كل من النفقات العامة وعجز الموازنة خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠:

جدول رقم (٤)

تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة وعجز الموازنة العامة ، والدعم ، ونسبة الدعم الى كل من النفقات العامة وعجز الموازنة (القيمة بالمليار)

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	العجز النقدى	اجمالى الدعم	نسبة الدعم الى النفقات العامة	نسبة الدعم الى العجز النقدى
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٣.٩	٧٥.٩	٢٨	٤.٩٣	%٤.٧	%١٧.٦٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٥.٥	٧٨.٣	٣٧.٢	٥.٩٥	%٥.١٥	%١٥.٩٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢٧.٢	٨٩.١	٣٨.١	٦.٩٤	%٥.٤	%١٨.٢١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٥.٩	١٠١.٩	٤٤	١٠.٣٥	%٧.٠٩	%٢٣.٥٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦١.٦	١١٠.٩	٥٠.٧	١٣.٧٦	%٨.٥١	%٢٧.١٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٧.٨	١٥١.٣	٥٦.٥	٥٤.٢٤	%٢٦.١٠	%٩٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢٢.٣	١٨٠.٣	٤٢.١	٥٣.٩٦	%٢٤.٢٧	%١٢٨.١٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨٢.٢٩	٢٢١.٤	٦٠.٨٩	٨٤.٢١	%٢٩.٨٣	%١٣٨.٢٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٥١.٤٩	٢٨٢.٥	٦٨.٩٩	٩٣.٨٣	%٢٦.٦٩	%١٣٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦٥.٩٨٦	٢٦٨.١١٤	٩٧.٨٧	٩٣.٥٦٩	%٢٥.٥٦	%٩٥.٦٠
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠١.٨٦٦	٢٦٥.٢٨٦	١٣٦.٥٨	١١١.٢١	%٢٧.٦٧	%٨١.٤٢
٢٠١٢/٢٠١١	٤٧٠.٩٩٢	٣٠٣.٦٢١	١٦٧.٣٠	١٣٤.٩٦	%٢٨.٥٦	%٨٠.٦٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٨٨.١٨٧	٣٥٠.٣٢٢	٢٣٧.٧٦٥	١٧٠.٨٠	%٢٩.٠٣	%٧١.٨٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣٣.٣٥٠	٤٦٥.٢٤١	٢٦٨.١٠٩	١٩٧.٤٤٧	%٢٤.٤٦	%٧٣.٦٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٨١٧.٨٤٧	٤٩١.٤٨٨	٣٢٦.٣٥٩	٢٠٠.٤٥٠	%٨١.٩٨	%٦١.٤٢
٢٠١٧/٢٠١٦	١٠٣١.٩٤١	٦٥٩.١٨٤	٣٧٢.٧٥٧	٢٧٥.٦٧٣	%٢٦.٧١	%٧٣.٩٥
٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٤٤.٤٠٨	٨٢١.١٣٤	٤٢٣.٢٧٣	٣٢٨.٣٠٧	%٢٤.٤٢	%٧٧.٥٦
٢٠١٩/٢٠١٨	١٤٢٤.٠٢٠	٩٨٩.١٨٨	٤٣٤.٨٣٢	٣١٦.١٤٩	%٢٢.٢٠	%٧٢.٧٠
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٥٧٤.٥٥٩	١١٣٤.٤٢٤	٤٤٠.١٣٥	٢٩٥.١٧١	%١٨.٧٤	%٦٧.٠٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة – سنوات مختلفة .

تلاحظ من الجدول ما يلى :-

تزايد النفقات الاجمالية للدولة حيث أنها بلغت ١٠٣.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وارتفعت فى عام ٢٠١٢ /٢٠١٣ لتصل الى ٥٨٨.١٨ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت ٤٦٦% وفى المقابل ايضاً ارتفعت الايرادات العامة للدولة من ٧٥.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٣٥٠.٣٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة زيادة بلغت ٣٦١.٥% .

وارتفع العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ الى ٢٣٧.٧٦ مليار جنيه ،عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة زيادة بلغت ٨٤٩% نتيجة التزايد الملحوظ للنفقات العامة عن الايرادات وقد ساهمت المخصصات الموجهة لبند الدعم بنسبة كبيرة فى هذا العجز فقد تضاعفت مخصصات الدعم حيث أنها قد ارتفعت من ٤.٩٣ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل الى ١٧٠.٨٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ٢٩.٠٣ % وقد ارتفعت كذلك النسبة بصفة خاصة منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كنتيجة لضم دعم المنتجات البترولية الى الموازنة العامة للدولة بعد التبويب الجديد لها وتأثر الموازنة العامة بالارتفاعات المستمرة فى الأسعار العالمية لكل من القمح والمواد البترولية.

المطلب الثانى
أثر الدعم على ميزان المدفوعات

تمهيد:

كثر الحديث عن مسئولية الدعم فى زيادة عجز ميزان المدفوعات خاصة فى الميزان التجارى ، وبالذات فى الوقت الذى تحول فيه الدعم من إستثناء الى ظاهرة عامة واسعة النطاق ، ويعتبر الدعم واحداً من أسباب العجز السائد فى ميزان المدفوعات الا انه لا يعتبر المسئول الوحيد عن هذا العجز .[١٥٠٥]

ويمكن تناول أثر الدعم على ميزان المدفوعات كما يلى :-

أولاً:- أهم آثار الدعم على ميزان المدفوعات:-

يؤدى الى الاسراف والاستعمالات غير الاقتصادية للسلع المدعمة والتى تغير انماط الاستهلاك لصالح السلع المدعمة ،مما يعمل على زيادة استهلاكها وبالتالى زيادة الواردات منها أو تناقص الصادرات مما يؤدى الى التأثير على ميزان المدفوعات ، ونظام الدعم فى العديد من الدول النامية يعتمد على تحديد سعر بيع السلعة المدعمة دون أى سيطرة على الكميات التى يتم بيعها من هذه السلع وبذلك فإن الواردات تصبح بند الموازنة الوحيد من جانب العرض مما يؤثر على ميزان المدفوعات وأيضاً تؤدى بعض السياسات المرتبطة بالدعم مثل سياسات التحكم السعرى والتوريد الإجبارى للمحاصيل الى التأثير الضار وتخفض الانتاجية من السلع المدعمة مما يؤدى الى استيراد المزيد من السلع المدعمة وبالتالى التأثير على ميزان المدفوعات والدعم فى بعض الدول النامية قد يؤدى الى زيادة عجز الميزانية نظراً لعدم كفاية الموارد المحلية فتلجأ لتعطية هذا العجز عن طريق القروض الأجنبية وبالتالى زيادة الديون الخارجية لهذه الدول مما يؤدى الى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة لسداد أقساط هذه القروض بالاضافة الى الفوائد المستحقة عليها .[١٥٠٦]

ثانياً : تطور ميزان المدفوعات :

يمكن تتبع تطور الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجارى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ وذلك للوقوف على هيكل كل من الصادرات والواردات السلعية ، ولمعرفة العوامل التى أدت الى زيادة الفجوة بين حجم الصادرات والواردات السلعية ،ومدى مساهمة تلك الفجوة عن زيادة عجز الميزان التجاري. ويستعرض الجدول (٥) تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠ .

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجارى	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية الى اجمالى الواردات	نسبة الواردات غير الغذائية الى عجز الميزان التجارى
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦.٢٢٨	٤٨.٦٤٥	٣٢.٤١٧-	١٢.٤٢١	%٢٥.٥	%٣٨.٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦.٤٩٨	٥٠.٦٥٩	٣٤.١٦١-	١٣.٣٥١	%٢٦.٣	%٣٩.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢١.١٤٥	٥٦.٤٨٢	٣٥.٣٣٧-	١٥.٨٧٢	%٢٨.١	%٤٤.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٦.٨٢٣	٦٥.٠٨٣	٢٨.٢٦٠-	١٦.٤٤٢	%٢٥.٢	%٥٨.١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٧.٦٧٨	٧٩.٧١٦	٣٢.٠٣٨-	١٨.٢٣٧	%٢٢.٨	%٥٦.٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١.٦٢٥	١١٤.٦٨٨	٥٣.٠٦٣-	٢٣.٣١٣	%٢٠.٣	%٤٣.٩

[١٥٠٥] السيد حسين صيام : " سياسة دعم الاسعار " دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

[١٥٠٦] محمد عمرو عليش : " تقييم سياسة الدعم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ "المرجع السابق ، صـ ٥٦

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٨.٨٦٤	١١٨.٤٨٤	٣٩.٦٢٠-	٢٢.٧٦٥	%١٩.٢	%٥٧.٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩١.٢٥٦	١٥٢.٥٨٦	٦١.٣٣٠-	٣١.٤٢٥	%٢٠.٥	%٥١.٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٤٣.٠٢٧	٢٨٧.٧١٧	١٤٤.٦٩٠-	٤٩.٢٥٦	%١٧.١	%٣٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣٤.٥٨٩	٢٤٩.٩٦٨	١١٥.٣٧٩-	٤٣.٧٧١	%١٧.٥	%٣٧.٩
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٤.٥٨٠	٣٠٠.٣٦١	١٤٥.٥١١-	٥٨.١٥٥	%١٩.٣	%٣٩.٩
٢٠١٢/٢٠١١	١٨٨.٣٥١	٣٧١.٤٤٥	١٨٣.٠٩٤-	٨٩.٠١٧	%٢٣.٩	%٤٨.٦
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٥.٥١٢	٤٣٣.٦٩٨	٢٥٥.١٨٦-	٩٩.٦٩٢	%٢٢.٩	%٣٩

جدول رقم (٥) تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارى
فى مصر الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣ (القيمة بالمليار جنيه)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الكتاب الاحصائى لعام ٢٠١٣- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

بلغت قيمة الصادرات السلعية عام ٢٠٠٠ ١٦.٢٨٨ مليار جنيه ، وارتفعت فى عام ٢٠١٢ الى ١٧٨.٥١٢ مليار جنيه بنسبة ريادة قدرها ١٠٠% عن عام ٢٠٠٠ وبمتوسط سنوى ٨٣.٣ % ، وقد شكلت صادرات الوقود النسبة الكبرى من إجمالى الصادرات حتى عام ٢٠٠٩ حيث أنه قد ساهمت بنسبة ٤١% فى عام ٢٠٠٠، ٤٩% فى عام ٢٠٠٥ ، ٤١.٤ % عام ٢٠٠٨ ثم إنخفضت من بعد عام ٢٠٠٨ لتأتى فى المرتبة الثانية بعد السلع تامة الصنع والتى احتلت المرتبة الأولى من إجمالى الصادرات منذ عام ٢٠٠٩ وذلك فى مقابل إنخفاض صادرات الوقود من نسبة ٤١.٤% عام ٢٠٠٨ الى ٢٥.٦ % عام ٢٠٠٩ ، ٢٥.٢ % عام ٢٠١٠ ثم تعاود الارتفاع قليلاً فى عام ٢٠١٢ لتصل الى ٢٧.٦% . [١٥٠٧]

إحتلت صادرات السلع تامة الصنع المرتبة الثانية من إجمالى الصادرات من عام ٢٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ بنسب مساهمة كالتالى ٣٦.٢٩ % فى عام ٢٠٠٠ ، ٢١% عام ٢٠٠٥، ٣٧.٦ % عام ٢٠٠٨ ، ثم ارتفعت قيمة صادرات السلع تامة الصنع لتحتل المرتبة الولى منذ عام ٢٠٠٩ حيث أنها ساهمت بنسبة ٤٦.٦% عام ٢٠٠٩ ، ٤٥.٩% عام ٢٠١٠ ، ٤٣.٦ % عام ٢٠١٢ وبلغت صادرات المنتجات الغذائية والزراعية عام ٢٠٠٠ ، ١.٧٥٣ مليار جنيه وهى بذلك تشكل نسبة ١٠.٨% من إجمالى الصادرات ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٥ لتصل الى ٥.٦٩ مليار جنيه ، ٢٨.١٧٥ مليا رجنيه عام ٢٠١٠ ، ٢٧.٠٠٣ عام ٢٠١٢ بنسبة ١٥.١٢% من إجمالى الصادرات .

وشكلت صادرات القطن النسبة الأكبر من إجمالى الصادرات الزراعية من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧ ، فقد بلغت صادرات القطن عام ٢٠٠٠ ٦٧٢.٩ مليون جنيه ، ٢.٩٩٢ مليار فى عام ٢٠٠٤ ، ١.٠٣٨ مليار عام ٢٠٠٥ ثم إنخفضت صادرات القطن من عام ٢٠٠٧ لتحتل صادرات البرتقال المرتبة الأولى وياتى القطن فى المرتبة الثانية من حيث الصادرات ، حيث أنه قد بلغت صادرات البرتقال عام ٢٠٠٨ ٢.٠٨٠ مليار جنيه مقابل ١.٠٥٥ مليار جنيه للقطن ، ٢.٧٤٢ مليار للبرتقال فى عام ٢٠١٠ مقابل ١.٥٠٣ كليار جنيه للقطن ، وفى عام ٢٠١٢ احتلت الفواكه الطازجة المرتبة الأولى ٣.٠٢٤ مليار جنيه والبرتقال الطازج فى المرتبة الثانية ٢.٠٢٤ مليار جنيه وجاء القطن فى المرتبة الثالثة ضمن الصادرات الغذائية والزراعية ١.٠١٩٢ مليار جنيه .[١٥٠٨]

وكشف الواقع ان دعم الصادرات يحصل عليه المصدرون ولم يستفيد منه المنتج الرئيسي ، بخلاف ما صاحب مخصصات دعم المصدروين من رجال الاعمال من فساد كشفت عنه التحقيقات بعد ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ ، خاصه فيما يسمي برنامج دعم الصناعات وبرامج الشراكه الاورو متوسطيه وغيرها.[١٥٠٩]

الفصل الثالث

البدائل المقترحة لعلاج مشكلة الدعم في مصر

تمهيد وتقسيم:

[١٥٠٧] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، أعداد مختلفة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣

[١٥٠٨] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، أعداد مختلفة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣

[٢] د عبد الخالق فاروق ك " حقيقه وازمه الاقتصاد المصري " مركز الاستقلال القاهره ، الطبعه الاولي ، ٢٠١٥ ، ص ٣١ .

تمشيا مع التزام الحكومه في مصر بدورها في تخفيف العبء عن محدودي الدخل يتم توفير عددا من السلع الاساسيه باسعار مخفضه للفئات المستحقه للدعم ، كما تتحمل الحكومة جزءا كبيرا من تكاليف الخدمات الاساسيه مثل الكهرباء والماء والمواد البترولیه ، وعلى الرغم من تحقيق أنظمه الدعم في مصر لمزايا عديده للأسر الفقيره الا انها تعاني من اوجه قصور عديده كما ان هناك إجماع على ضروره اصلاح منظومه الدعم في مصر وزياده كفائتها سواء كان هذا الدعم موجه للسلع أوالخدمات وذلك على الرغم من استحداث نظام جديد لتبويب بنود الموازنة العامه من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الامر الذي ادى الى تطوير نظام الدعم بما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصاديه والاجتماعيه الكليه للنظام[١٥١٠] .

لم تحقق سياسه الدعم الحاليه استهدافا جيدا للاسر الفقيره ومحدودي الدخل كما انها لم تحقق عداله توزيع المنافع لا على مستوى الاسر الفقيره ولا على مستوى المناطق الجغرافيه ، فنظرا لسياسه الدعم المفتوحه والعامه لجميع فئات المجتمع فان اكثر منافع هذه السياسه تذهب للاغنياء على حساب الفقراء ، وسوف يختص هذا الفصل بعرض بعض البدائل التي قد تساهم في علاج المشاكل الناجمه عن تطبيق سياسه الدعم الحاليه .

المبحث الاول : الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي كأحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم .

المبحث الثاني : ترشيد الدعم كأحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم .

المبحث الاول

الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي كاحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم

تمهيد وتقسيم :

تستطيع الدوله ان تدعم مستوى معيشه المواطنين بطريقتين اما الدعم العيني او الدعم النقدي وكلاهما موجود في مصر ومؤخرا بدأت الحكومه في التخلي عن الدعم العيني شيئا فشيئا باتجاه الدعم النقدي[١٥١١] و تعد من اهم المقترحات التي طرحت منذ السبعينات لمواجهه المشاكل الناجمه عن قضيه الدعم الحاليه التوجه نحو استبدال السياسه الحاليه للدعم السعري باخرى تقوم على الدعم النقدي لمحدودي الدخل ويرى مؤيدوا هذا الاقتراح ان السياسه الحاليه للدعم تتضمن الكثير من العيوب مما يجعلها غير قادرة على تحقيق اهدافها الاقتصاديه والاجتماعيه ،ومن اهم هذه العيوب تسرب الجزء الاكبر من السلع المدعمه الى القادرين ،تحميل الموازنه العامه للدوله أعباء ضخمه ،وهو الامر الذي اقتضى ضروره البحث عن آليات جديده تضمن الى حد كبير وصول الدعم لمستحقيه و تقليل نسبه التسرب الى ادنى مستوياتها وتعمل على تخفيض الاعباء عن كاهل الموازنه العامه للدوله. [١٥١٢]

ونقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح مقترح الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي كأحد المقترحات تجاه مشكله الدعم وسوف يتم توضيح ذلك من خلال مطلبين اساسيين على النحو التالي :

المطلب الاول : مساوئ النظام الحالي للدعم في مصر والمزايا التى يستند اليها انصار الدعم النقدي .

المطلب الثاني : متطلبات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي والانتقادات الموجهه للدعم النقدي

المطلب الاول

مساوئ النظام الحالي للدعم في مصر والمزايا التي يستند اليها انصار الدعم النقدي

تمهيد :

تتباين الاراء حول اي النوعين افضل حيث يفضل البعض الدعم النقدي نظرا لانه يوفر للمنتفع حريه اختيار السلع الا انه يتطلب بحوث اجتماعيه وبيانات دقيقه عن كل افراد المجتمع وفي حاله نقص المعلومات تلجأ الحكومات الى الدعم العيني[١٥١٣] ،تؤكد الخبرة الدوليه ان افضل وسيله لحمايه الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل وتقليل حاجتهم للدعم هي تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام يساعد على توفير فرص عمل جديده مرتفعه الانتاجيه ورفع مستوى الدخول و تحسين نمط توزيع الدخل هذا جنبا الى جنب مع تطبيق سياسه قوميه للاجور تحقق التوازن بين

[١٥١٠] ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى : "عجز الموازنه العامه في مصر وطرق تمويله خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٠) " ،رساله دكتوراه ،جامعه القاهره ،كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،٢٠١٣ ، صـ١-٢ـ

[١٥١١] د/ اميره احمد : "سياسات الدعم واثرها على الاداء الاقتصادي" ،المركز المصري لدراسات السياسات العامه ،القاهره ،٢٠١٥ ، صـ١٢ـ ٢على حسن حموده السيد : "التقييم الاقتصادي لقضيه الدعم في مصر" ،رساله ماجستير، كليه التجاره ، قسم الاقتصاد ،جامعه الازهر، ٢٠١٤ ، صـ١٥٤ـ

[١٥١٣] دراسه لمجلس الوزراء : "منظومه الدعم في مصر حقائق واراء" ،مارس ،٢٠١٢

هيكل الاجور و تكلفه الحصول على الاحتياجات الاساسيه للمواطنين و متوسط مستوى الانتاجيه في الاقتصاد القومي وفي حاله تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات يمكن التحول من دعم اسعار السلع والخدمات الى الدعم النقدى المشروط .[١٥١٤] ويمكن تناول مساوئ النظام الحالي للدعم في مصر والمزايا التي يستند اليها انصار الدعم النقدي كما يلي :

اولا : مساوئ النظام الحالي للدعم في مصر ومظاهر التحول الى الدعم النقدي :

يذهب انصار هذا الاتجاه الى القول بان للدعم في شكله الحالي مساويء كثيره ويمكن القضاء عليها وذلك من خلال تحديد من يستحقون الدعم لتقديمه اليهم ويختلف الاسلوب المستخدم لتقديم الدعم من دوله الى اخرى ومن حقبه لاخرى وفقا للسياسات العامه فنجد ان الدول الناميه تواجه على وجه الخصوص بعض التحديات في توفير الموارد وكذا تصميم النظم الفعاله لاداره برامج الدعم المختلفه لديها وفي هذا الصدد يرى ان الآليات الحاليه التي يقدم من خلالها تداعب تكشف عن خلل في كفاءه وعداله و سياسه توزيعيه على الرغم من نجاح هذه السياسه في تحقيق بعض الاهداف المرجوه الا انه نتج عنها بعض الاثار السلبيه التي تمثلت في تسربه وعدم وصوله لمستحقيه .[١٥١٥]

ويتبين انه في ضوء ما تناولناه في الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان تقييم كفاءه وعداله سياسه الدعم في مصر يتضح اهميه التوصل الى سياسه للدعم تحقق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعيه و الكفاءه الاقتصاديه مع الاخذ في الاعتبار التوجه الجديد للحكومه المصريه نحو حصر المواطنين المستحقين للدعم باكبر قدر ممكن من الدقه ودعم اسعار السلع والخدمات النهائيه والتخلى عن دعم المدخلات وعدم التدخل الاداري في تحديد اسعار السلع والخدمات لتحسين عمليه تخصيص الموارد الاقتصاديه و توجيه الدعم الى الاسر في مجموعها بدلا من الدعم المخصص للفرد وتشجيع الفقراء ومحدودي الدخل على المشاركه في انشطه منتجه لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم بما يمكنهم من الاعتماد على انفسهم تدريجيا وانتقاء حاجتهم للدعم[١٥١٦].

وتهدف سياسه الدعم النقدى المشروط الى مساعده الاسر الفقيره التي يقل دخلها عن حد معين (نصف الحد الادنى من الاجر مثلا) والاسر التي تقوم الام باعالتها على الحاق اطفالها الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٦ سنوات الى ١٧ سنه في التعليم و انتظامهم به وعلى توفير الرعايه الصحيه الاوليه للرضع والاطفال حتى سن ست سنوات والامهات والمسنين فوق ٦٥ سنه وتستحق الاسره الدعم النقدي مقابل وفائها بشروط معينه اهمها الحاق اطفالها بالتعليم وانتظامهم في الدراسه بنسبه لا تقل عن ٨٥% من اجمالي الايام الدراسيه والا يعيد الطفل السنه الدراسيه اكثر من مره واحده وكذلك تلتزم الام واطفالها بالاشتراك في برامج الرعايه الصحيه الوقائيه وبالمراجعه الدوريه لمراكز الرعايه الصحيه لضمان سلامه نمو الطفل وصحه الام و في المكسيك مثلا تستحق الاسره دعما نقديا لشراء المواد الغذائيه والدراسيه لاطفالها مقابل اثبات حضورهم لبرامج التوعيه الصحيه والغذائيه وانتظامهم في التعليم من خلال بطاقه ممغنطه[١٥١٧].

ويعني الدعم النقدي تقديم مساعدات نقديه لفئات بعينها سواء كانت غير القادرين على العمل او المعاقين او كبار السن او اصحاب معدلات دخول معينه ومن امثله الدعم النقدي ما يعرف ببرامج توليد الدخل ويقصد بها دعم الاسر الفقيره ماديا لمساعدتهم على العمل مثل تقديم القروض منخفضه الفائده لاقامه مشروعات صغيره تدر دخلا للاسر او تقديم مبلغ مالي للاسر الفقيره مقابل انتظام ابنائهم في الدراسه لحمايتهم من التسرب وهكذا[١٥١٨] تم استحداثه من قبل الحكومه بدءا من عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وهو عباره عن دعم نقدي يوجه الى اكثر من مليون مواطن وتتوسع الحكومه في هذا النوع من الدعم وبلغ قيمه الدعم فيه الى ٤.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بدئا من محافظات قنا والاقصر واسوان وجاري توسعه تلك البرامج [١٥١٩].

[١٥١٤] د / امنيه حلمي : "كفاءه وعداله سياسه الدعم في مصر" مصر المعاصرة ، السنة السابعة والتسعون ، العدد ٤٨٢ ، إبريل ٢٠٠٦ ، صـ١٨٧ـ .

[١٥١٥] خالد زكريا امين : "دعم الاسعار ام دعم القدرات في مصر" ،اراء في السياسه الاقتصاديه ،المركز المصري للدراسات الاقتصاديه ،العدد ٢١ ،يوليو ٢٠٠٨ ،صـ٢ـ

[١٥١٦] الحزب الوطني الديمقراطي : "التوجه الاقتصادي" ،المؤتمر السنوي للحزب ،سبتمبر ،٢٠٠٤

[١٥١٧] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : "تجارب دوليه في انظمه الدعم المختلفه" ،اغسطس ،٢٠٠٤ م

[١٥١٨] ايمان صلاح الدين : "تقرير صحفي" ،اخبار مصر ،القاهره ،٢٠١٤ .

[١٥١٩] تقرير وزاره الماليه : "البيان المالي عن الموازنه العامه للدوله للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ " ،مايو ، ٢٠١٦ .

وقد جاء برنامج تكافل وكرامه ضمن منظومه الدوله للرعايه الاجتماعيه وذلك بعد احداث ثوره يناير ٢٠١١ ،واعلنت وزاره التضامن الاجتماعي ان عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامه بلغ اكثر من ٣.١ مليون اسره حتى فبراير ٢٠١٧ بل تستهدف زياده عدد المستفيدين ليصل الى ٣.٢ مليون اسره بحلول شهر يونيو ٢٠١٧ ،بدلا من ٣.١ مليون اسره كما كان مقررا عند بدايه تنفيذ البرنامج[١٥٢٠]

ثانيا : المزايا التي يستند اليها انصار الدعم النقدي :

يستند انصار الدعم النقدي لتبرير وجهه نظرهم الى مجموعه من المزايا من وجهه نظرهم منها ان العبء الذي تتحمله الدوله الان للدعم سيقل بشكل ملموس نظرا لان الدعم الذي سيعطي في شكل نقدي للفئات المستحقه سوف يقل عما تتحمله الدوله من دعم عيني علما بان هذا الانخفاض في عبء الدعم سيعمل على تقليل النفقات العامه وبالتالي سوف يساهم في تخفيض عجز الموازنه العامه للدوله نظرا لان الدعم يمثل نسبه لا يستهان بها من هذا العجز والدعم النقدي يعطي للمستفيد حريه التصرف في دخله الاضافي كما يرغب واختيار مجموعه السلع المختلفه التي تعطي له اعلى مستوى من الاشباع ولكن نفس الزياده في الدخل الناتجه عن الدعم العيني سوف يؤدي الى اختيار مجموعه مختلفه من السلع تعطي درجه اشباع اقل للمستفيد اي ان انصار هذا يقررون انه من الافضل اعطاء الدعم نقدا تقديرا لمبدا سياده المستهلك الذي يوضح ان الفرد يعني احسن من يحكم على مستوى رفاهيته وبذلك لديه الحريه الكامله في اختيار السلع المستهلكه [١٥٢١]

ويمثل الدعم النقدي تعويضا ماديا للافراد في الطبقات محدوده الدخل عن الخساره التي تحيط بهم جراء ارتفاع اسعار السلع والخدمات المختلفه نتيجه لالغاء الدعم العينى ويتميز ايضا بان أعباؤه والتكاليف المتولده عنه تكون ظاهره ومعلومه بخلاف الدعم العيني وايضا يزيد من دخل الفرد مباشره دون وسيط مما يعود بالفائده عليه ولا يسمح بتسربه الى غير مستحقيه .[١٥٢٢]

ويساهم التحول من الدعم السعري الى الدعم النقدي في ترشيد الاستهلاك وزياده الانتاج و ايقاف تسرب الدعم لغير المستحقين ويساعد على رفع الكفاءه الاقتصاديه من خلال وجود سعر واحد معلن ومعروف لكل سلعه او خدمه يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق ، مما يحافظ على الحواجز السعريه السليمه لكل منتجي السلعه او الخدمه و مستهلكيها .[١٥٢٣]

ويساهم ايضا الدعم النقدي في منع الاختلالات السعريه حيث ان الدعم العيني يعد تدخلا في عمليه اليه الاسعار الامر الذي يترتب عليه حدوث اختلالات واسعة في هيكل الاسعار ، حيث تطبع الاسعار السائده غير معبره تعبيرا حقيقيا عن الندره النسبيه والتكلفه الحقيقيه للسلع والموارد ، لذا يعد السبيل الى اصلاح الاختلالات السعريه هو القضاء على اهم اسبابها وهو سياسه الدعم الحاليه فالغاء الدعم سيؤدي الى تعديل هيكل الاسعار ومن ثم يصبح هذا الهيكل مؤشرا سليما لاتخاذ قرارات المنتجين والمستهلكين و يؤدي بالتالي الى الاستخدام الكفء للموارد .[١٥٢٤]

المطلب الثاني
متطلبات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي والانتقادات الموجهه للدعم النقدي

تمهيد :

يتناول هذا المطلب فكره تطبيق الدعم النقدي بدلا من الدعم العينى وتعد فكره التحول من السياسه الحاليه للدعم العيني الى الدعم النقدي ليست بالفكره المستحدثه وهي ترجع الى مقترحات صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٥ ،وكذلك

[١٥٢٠] احمد سليمان محمد علي : "حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامه" ،سلسله اراء في قضايا التخطيط والتنميه (تصدر عن معهد التخطيط القومي بالقاهره) ،العدد ٢٤ ،١٥ ابريل ٢٠١٧ ،صـ٣

[١٥٢١] محمد عمرو عليش : المرجع السابق ، صـ ٤٣٩ ، ٤٤٠

[١٥٢٢] محمد عمرو عليش : المرجع السابق ، صـ ٤٤١ ، ٤٤٢

[١٥٢٣] Makintosh fina and carlo deininno price and tex subsidies:" Effectiveness and challenges" The World bank Social Safety nets primer note No.4. Washinghton D.C. The World Bank 2003 http:// info World bank. Org 12/8/2013

[١٥٢٤] محمود أحمد أمين : " كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي فى مصر دراسة مقارنة " – المرجع السابق.

الى فكره العقد الاجتماعي بين الحكومه والشعب الذي تبنته وزاره التخطيط عام ١٩٧٧ ويمكن تناول متطلبات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي و الانتقادات الموجهه الدعم النقدي كما يلي :

اولا : متطلبات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي :

يقترح عند البدء في تنفيذ سياسه الدعم النقدي لتوزيع التحويلات النقديه على الفئات المستحقه بوجه عام ،تحديد المتطلبات المؤسسيه والتي تشمل المؤسسات والجهات المسؤله عن صرف الدعم والمعنية بالمراقبه والمتطلبات الماليه اللازمه لضمان وكفاءة وفعاليه نظام الدعم المطبق ، وايضا تحديد المتطلبات التنظيميه لتشمل تحديد الافراد المستهدفين وتحديد حجم وقيمه التحولات النقديه و شروط الدخول والخروج من برامج الدعم والوسائل المستخدمه .[١٥٢٥]

اولا : ١- المتطلبات المؤسسيه :-

يتم تحديد المؤسسات والجهات المسؤوله بصرف الدعم و المعنيه بالرقابه حيث تتولى حكومات معظم الدول الناميه المطبقه لسياسات الدعم النقدي مسئوليه صرف التحويلات النقديه للافراد المستهدفين من خلال الوزارات والهيئات المعنيه و كما هو سائد في هذه الدول فان عمليات اصدار التشريعات والسياسات بشان صرف التحويلات النقديه تكون اختصاص السلطه التشريعيه الممثله في مجلس الشعب في حين تنفيذها يكون من اختصاص السلطه التنفيذيه الممثله في الوزارات والهيئات القوميه وتكون اليات تنفيذ استراتيجيات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي من خلال هذه الجهات سالفه الذكر بهدف رفع كفاءه نظام الدعم النقدي[١٥٢٦] .

ويتم الزام الفئات المستحقه للدعم باستيفاء الشروط المفروضة عليها من جانب المؤسسات والجهات المسؤوله عن هذه البرامج لضمان حصولهم على المبالغ المستحقه وضروره تشديد العقوبات على الجهات المسؤوله عن صرف التحويلات النقديه وذلك عندما تخاذل الفئات المتلاقيه للتحويلات او عند ارتكابها ايه مخالفه او عند التلاعب مع الحرص على فرض عقوبات تتناسب مع هذه المخالفات والتجاوزات وعدم التهاون فيها وذلك لضمان النجاح عند التطبيق .[١٥٢٧]

ويتم وضع استراتيجيه محدده بجدول زمني لاجراء سياسه التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي (قصير الاجل او متوسط الاجل او طويل الاجل)[١٥٢٨] ،ويتم تحديد المتطلبات الماليه لضمان كفاءه وفاعليه نظام الدعم المطبق عن طريق توفير خدمات ماليه للفقراء من اجمالي المدفوعات الحكوميه في شكل تحويلات نقديه من شأنه تدعيم الاثر الانمائي لهذه المدفوعات وتساهم هذه المدفوعات في تمكين الفقراء من تحسين قدراتهم الاقتصاديه لتحمل الكوارث والصدمات المفاجئه ،واحد انواع هذه المدفوعات الحكوميه هي التحويلات النقديه المقدمه للفقراء في كثير من الدول والتي تعد بمثابه اداه من مجموعه ادوات تخفيض اعداد ونسب الفقراء في العديد من الدول .[١٥٢٩]

اولا : ٢- المتطلبات التنظيميه :

ويتم ايضا تحديد المتطلبات التنظيميه عن طريق تحديد الافراد المستهدفين وبرامج التحويلات النقديه تصمم في المقام الاول وفقا لحالات الاسر الفقيره المستهدفه و مستويات معيشتهم لتوزيع التحويلات النقديه بينهم بصوره عادله وعادة يتم تصميمها لصرف هذه التحويلات على الاسر الفقيره التي لديها اطفال يحتاجون للتغذيه والصحه والتعليم وذلك وفق شروط محدده مثل الحاق ابنائهم بالمدارس والحرص على تغذيتهم واصتحابهم الى المراكز الصحيه وتستمر هذه البرامج في توجيه تحويلاتها لهذه الاسر الفقيره ما دامت تستوفي الشروط المفروضة عليها[١٥٣٠] .

[١٥٢٥] Attan asolorazio. Costs Meghir and ana Santiago, Education Choices in Mexico: using structural model and Randomized experienment to evaluate program ESA " 2005 working paper Ew p5/510 institute for fiscal studies. London.

[١٥٢٦] Financial Access: " Measuring financial in Clusion around the world". Washington Dc. CGAP.2009

[١٥٢٧] Alberto. Hinschman :" The strategy of Economic development New heaven. Ct. yalal university press1985

[١٥٢٨] أنور محمود عبدالعال النقيب :" لامركزية نظام الدعم الغذائى فى مصر " الخبز البلدى نموذجاً ، الفصل الأول ، الباب الرابع ، أعمال مؤتمر تفعيل البعد المحلى فى التنمية الاقتصادية ،كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ١٨-١٩ ديسمبر ،٢٠١٠، صـ٤١٨ .

[١٥٢٩] Camodelnino, Kalanidhi subbaroa, and annanria milazzo: " How tp make public work, A review of experience"2005 p.12

[١٥٣٠] John Goddinott: Lucy bassett" oP. CIT.P5-7

وينبغي لنجاح عمليات اختيار الفئات المستحقه و المستهدفه في برامج الدعم النقدي حرص القائمين عليها على الاستعانه بآليات واساليب الاستهداف المختلفه بما يتماشى مع الظروف البيئيه والاجتماعيه المحيطه[١٥٣١] ،وذلك وفقا لمتوسط الدخل ويعتمد هذا الاسلوب على دخل الاسر او الافراد عند تحديد الفئات الفقيره كمعيار اساسي للتميز بين المستحقين وغير المستحقين ، [١٥٣٢]او اسلوب الاستهداف الجغرافى وتتميز هذه الاليه بسهوله ادارتها وامكانيه استخدامها مع اليات اخرى للاستهداف الا انها قد تثير الجدل السياسي لانها تركز على بعض المناطق الجغرافيه دون غيرها . [١٥٣٣]ويوجد ايضا استهداف المجتمعات المحليه وتصلح هذه الاليه لبرامج الدعم ذات القيمه المحدوده والتي تشمل نسبه بسيطه من السكان وعلى الرغم من ان هذه الاليه تتميز بانخفاض تكلفه ادارتها الا انها تخضع في كثير من الاحوال للسلطه التقديريه ولهؤلاء المسؤولين دون معايير واضحه تماما .[١٥٣٤]

ويظهر ايضا الاستهداف الديموجرافي وتعد هذه الاليه الاكثر شيوعا في الاستخدام لدعم السلع الغذائيه التي تصرف في شكل حصص وكميات معينه من خلال البطاقات التموينيه احيانا او في صوره كوبونات ذات قيمه نقديه محدده للاسر المستهدفه ونظرا لان هذه الاليه مقبوله سياسيا في عدد من الدول فيمكن استخدامها في مصر بسهوله مع اليات الاستهداف الاخرى ولكن يؤخذ عليها انه في بعض الاحيان قد لا يكون هناك ارتباط وثيق بين الحقائق الديموجرافيه ومستويات الفقر .[١٥٣٥]

ويعد من المتطلبات التنظيميه ايضا تحديد حجم وقيمه التحويلات النقديه ويؤخذ على بعض برامج الدعم النقدي انها تعتمد في تقييم النتائج التي اسفرت عنها في تحديد مدى نجاحها في تحقيق اهدافها على حجم وقيمه التحويلات النقديه المقدمه للمستحقين فقط لا غير ، دون تقييم الخدمات الناتجه عن هذه التحويلات وبالطبع هذه النتائج ليست دقيقه بالقدر الكافى فى تقييم مدى نجاح البرنامج المقدم ،لهذا السبب ولمواجهه مثل هذه المشكله لابد من الاخذ في الاعتبار عند تطبيق اي برنامج دعم نقدي القيام بما يلي تحديد المعايير والشروط المطلوبه لدخول الاسر المستهدفه في تلك البرامج ووضع نموذج دقيق لقياس وتقييم حجم استفاده الاسر المستحقه من الخدمات الماليه المقدمه لها في توفير احتياجاتها الاساسيه وذلك بعد استيفائها للشروط المطلوبه عند الدخول في تلك البرامج للاستفاده منها .[١٥٣٦]

ويعد من المتطلبات التنظيميه ايضا الدخول الى والخروج من برامج الدعم والوسائل المستخدمه فتصميم برنامج دعم نقدي فعال وكفء يتطلب ضروره وضع شروط محدده وقواعد للدخول والخروج من تلك البرامج مع دراستها بدقه والذي يعد بمثابه امرا ضروريا لامكانيه تحديد الافراد المستهدفه دون غيرها ،فان شروط الدخول في برامج الدعم النقدي في معظم الدول الناميه تقوم في الاساس على مساله استهداف الاسر الفقيره التي يقل دخلها عن نصف الحد الادنى من الاجور لديها مع الاخذ في الاعتبار زياده نسبه التحويلات النقديه المقدمه عند حالات ارتفاع الاسعار ،وتحرص الجهات المسؤوله بالدول المتبعه لسياسات الدعم المالي على ضروره توفير شروط الدخول او الخروج ببرامج الدعم المصممه لديها ،وذلك لضمان تفعيل هذه البرامج على اساس سليمه عند استهداف الاسر المستحقه لها وعند توظيف الموارد المتاحه لديها بكفاءه وفعالية ،كما تلزم قواعد دخول الأسر المشاركه بأي برنامج للدعم النقدي في القرى المستهدفه رب اسرتها بالتوقيع على عقد بينه وبين الجهات المعنيه بهذا البرنامج لضمان استيفائه هو واسرته

[١٥٣١] Alan De Brown and john hoddinot: Must conditional cash transfer programs be conditioned to be effective? The impact of conditional transfers on school enrollment in Mexico:" Wrong paper international food policy research institute, Washington .D.C

[١٥٣٢] Stephen kidd bemily wilde:" tarring the powers an assessment of the proxy ,means test methodology Australian aid. Australian government September 2011 p.21-22

[١٥٣٣] David bigman hippolyte fofack:" Geographical targeting for poverty alleviation , Methodology and , world bank regional and sectorial 2000 pp.44 . Applications

[١٥٣٤] David coady. Margret Grosh and John hood in ott: " Targeting outcomes Redax. World bank research observeration Vol 19, issue Published. March 2004. P.86

[١٥٣٥] Montgomery M. Gragnolati K. bunke: " Measuring living standards with proxy labels" Dean tgraphy 37. Pp.155-74

[١٥٣٦] Aspire:" The atlas of socialprotection – indications of resilience and equaity world bank http:.// data topics bank org / aspire.

لبنود العقد المبرم بين الطرفين وبالتالي تحقيق الاستمراريه في الحصول على التحويلات النقديه في المقدمه له اما في حاله نقض الاسره المستهدفه لاي من بنود هذا العقد يتم استبعادها فورا من البرنامج .[١٥٣٧]

المبحث الثاني
ترشيد الدعم كأحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم

تمهيد وتقسيم :

يرى البعض بشان تحديد المستحقين للدعم وكيفيه الوصول اليهم ان هذا يكتنفه العديد من الصعوبات التطبيقيه ،نظرا لعدم توافر بيانات شامله ودقيقه عن توزيع الدخل القومي على الفئات والطبقات المختلفه ،فتوجد صعوبه في تحديد الفئات المستحقه للدعم النقدي ،وتحديد حجم الدعم النقدي ،ويصعب تنفيذه خاصه بالنسبه لفئات الشعب التي تعيش في الريف والتي تعمل باليوميه ،وطبقا لذلك فانه يصعب التحول من الدعم العيني المطبق حاليا الى الدعم النقدي كما ان الدعم النقدي يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار .[١٥٣٨]

ونقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح ترشيد الدعم كاحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم من خلال مطلبين اساسيين على النحو التالي :

المطلب الاول : مبررات اعاده النظر في نظم واجهزه التسعير الجبري .

المطلب الثاني : اقتراحات ترشيد الدعم العينى .

المطلب الأول
مبررات إعادة النظر في نظم وأجهزة التسعير الجبري واقتراحات ترشيد الدعم العيني

تمهيد :

يعد صندوق النقد الدولي من اكثر المنظمات الدوليه اهتماما بقضيه ترشيد الدعم وهو ما ينطبق على الحاله المصريه ،ويرجع ذلك الى طلب الحكومه المصريه الاقتراض من الصندوق لمعالجه عجز الميزانيه وبالتالي يقوم الصندوق بدراسه الاوضاع الاقتصاديه للموافقه ويقترح السياسات التي تعين الحكومه على التغلب على عجز الميزانيه ،وفي كل المشاورات مع الصندوق كان من اول الاقتراحات ضروره علاج الارتفاع في مخصصات الدعم .

بقاء الدعم العينى بشكله الحالي بات واضحا انه يحقق مشاكل كبرى لذا كان لا بد من البحث عن مقترحات للتخلص من هذه المشكلات حتى يمكن للدعم ان يصل الى مستحقيه ويمكن تناول مبررات اعاده النظر في نظم اجهزه التسعير الجبري كما يلي :

تسعير بعض السلع يتم باسلوب غير علمي بالاضافه الى تضمن اي سعر جبري محدد للمنتجات المحليه أو السلع التي تتعامل فيها شركات القطاع العام جزءا يمثل التكلفه الاجتماعيه للعماله الفائضه التي تسبب تضخم بند الاجور ،وجزءا اخر ينتج عن تضخم الهيكل التنظيمي لشركات القطاع العام ، بما يعني من تضخم بند المصروفات الاداريه والتسويقيه .[١٥٣٩]

ويظهر نتيجه لتعدد اجهزه التسعير وتداخل اختصاصاتها ان اصبحت قراراتها عديمه الاهميه وغير منفذه مما ادى الى خلل كبير في الاسعار بالاضافه الى عدم وجود رقابه على اعمال لجان التسعير المحليه والتي ينبغي ان تعمل وفقا للقواعد التي تضعها اللجنه العليا للتسعير ويترتب على ذلك عدم وجود رقابه على الوزارات المختلفه في تسعيرها للسلع وان كان قد تدارك هذا الامر عندما طلبت اللجنه الوزاريه للانتاج من الوزراء المتخصصين عرض مشروع اي زياده في الاسعار الجبريه المحدده على جهاز تخطيط الاسعار لبحثه ورفع نتيجه الدراسه اليها لاقراره او رفضه او تعديله وكان جهاز تخطيط الاسعار هو المقصد وفقا لقرار انشائه بتحديد السلع التي تخضع للتسعير وكذلك السلع التي تطرق للعرض والطلب كما كان يختص بتحديد السلع التى يتطلب تثبيت اسعارها ،انشاء صندوق موازنه او كان عليه

[١٥٣٧] Alan De braw and john hoddinott.opt.cit.

[١٥٣٨] فوزى حليم رزق :"ترشيد الدعم المباشر للسلع الغذائية التموينية ووصوله لمستحقيه مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٠ ، أكتوبر ٢٠٠٥، ٧٩

[١٥٣٩] جنات فاروق السمالوطى :" الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات فى مصر " ، رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعه القاهره ، ١٩٨٣، صـ٢٣٤-٢٤١

ان يتابع اتجاهات الاسعار السائده لاقتراح التوصيات اللازمه لتعديلها بعد مناقشتها مع الجهات المختصه ،كل هذا أدي الى انعدام التعاون بين اجهزه التسعير التنفيذيه وجهاز تخطيط الاسعار ومن ثم حدوث خلل في جهاز الاسعار .[١٥٤٠]

ومرت اجهزه التسعير باربع مراحل اساسيه الاولى : تركزت سلطه التسعير الجبري خلال الفتره من ١٩٣٩ الى ١٩٥١ في يد وزير التجاره والصناعه والتي انشئت عام ١٩٤٣ ،باستثناء السلع التى تستولى عليها وزاره التموين او تشرف على توزيعها فيصدر بتسعيرها قرار من وزيرالتموين ،والثانيه : تركزت سلطه التسعير الجبري من عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٩ في يد وزير التموين ، والثالثه توزعت سلطه التسعير الجبري في الفتره من ١٩٥٩ الى ١٩٧٥ بين ثلاث وزارات وهي وزاره التموين والتجاره الداخليه وزاره الصحه وزاره الصناعه ،والرابعه تشعبت اختصاصات التسعير الجبرى منذ انشاء وزاره التجاره في فبراير ١٩٧٥ على النحو التالي وزاره التموين وزاره الصناعه وزاره التجاره وزاره الصحه ،لجنه مشكله من وزير الزراعه[١٥٤١] .

تم اصدار قانون رقم ٣ لسنه ٢٠٠٥ بانشاء جهاز حمايه المنافسه ومنع الممارسات الاحتكاريه والذي نص في الماده العاشره منه على انه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج اساسي او اكبر لفتره زمنيه محدده بعد اخذ راى الجهاز ولا يعتبر نشاطا صادرا بالمنافسه اي اتفاق تبرمه الحكومه بقصد تطبيق الاسعار التى تم تحديدها.[١٥٤٢]

المطلب الثاني :
اقتراحات ترشيد الدعم العينى .

وينظر صندوق النقد الدولي الى الدعم على انه يفتقر الى الكفاءه حيث يعد دعم اسعار الغذاء و المواد البترولية اداه من ادوات الحمايه الاجتماعيه التي تعتمد عليها دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،حيث يمثل الدعم في هذه المنطقه حوالي ٥٠% من الدعم العالمي على الطاقه وتقدر قيمه دعم الطاقه في المنطقه حوالي ٢٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١١ بنسبه ٨.٦% من اجمالي الناتج المحلي بينما بلغ دعم الغذاء ٠.٠٧% من اجمالي الناتج المحلي خلال نفس العام [١٥٤٣]،ويستند الصندوق الى عدم كفاءه نظام الدعم المطبق الى انه يمكن ان يحل محله وسائل افضل لحمايه المستهلكين المحتاجين اذا ما انتهجت الحكومه مسار الاصلاح الصحيح وانه سيساعد على تخفيف ضغوط الموازنه التي تثقل كاهل الحكومات .[١٥٤٤]

يتعين الفصل بين مرحلتين من مراحل تقديم الدعم ،اولهم استمرار الدعم لسلع الاستهلاك النهائي ولمن يتقرر دعمهم ،وثانيهم وقف اي اجراء للدعم في مراحل الانتاج لان الفصل بين مراحل الانتاج والتوزيع يؤدي الى الحفاظ على اموال الدعم المقدسه من الدوله من تسربها الى جيوب غير المستحقين .

اولا : استمرار الدعم لسلع الاستهلاك النهائي ولمن يتقرر دعمهم :

يقترح في هذا الصدد استمرار نظام بطاقات التموين التي يجب ان ترتبط بالبطاقه المدنيه والبطاقه الضريبيه والبضاعه التامينيه و جواز السفر ان وجد ورخصه قياده السياره ..... الخ ، حتى يمكن مراجعه بطاقه التموين في بنود مراجعه شامله جاده لمجموعه الوثائق التي تفيد في تحديد الداخل وتوضح مدى الامانه في طلب استحقاق الدعم ،ويمكن ان تتضمن بطاقه التموين خمسة او ستة سلع مثلا هي المقرر دعمها ولتكن الزيت والسكر والارز والدقيق والعدس والفول ويترك لصاحب البطاقه اختيار اربع سلع فقط من هذه السلع و بكميات محدده ويتخلى عن السلعه الخامسه وان يكون له هذا الخيار كل شهر ،وبهذه الطريقه يمكن ترشيد الاستهلاك ومن ثم خفض اعتمادات الدعم خاصه بالنسبه

[١٥٤٠] محمد محمود ابراهيم محمود:" التحول من الدعم الفنى الى الدعم النقدى ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الازهر ،٢٠١٦ ، صـ١٠٢

[١٥٤١] سيد عبدالجواد : :" الدعم العينى ةالنقدى وكيفية وصوله الى مستحقيه " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة بنى سويف ، ٢٠١٣ . صـ ٢٢٦

[١٥٤٢] جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاقتصادية : " قانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالى http:// www.eca.org.eg/ECA/Static. Vontent/view. Aspx21D=5

[١٥٤٣] صنوق النقد الدولى :" دعم الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا " ، دروس مستفادة للاصلاح ، مارس ٢٠١٤ ، صـ١

[١٥٤٤] صنوق النقد الدولى :" نشرة صندوق النقد الدولى الالكترونية ، الصندوق يرى مكاسب كثيرة فى اصلاح دعم الطاقة " ، ٢٧/مارس ٢٠١٣ ، صـ١

للسلع التي لن يختارها المستهلك في كل شهر ويكون مقدار تخفيض الدعم بمقدار اعتمادات الدعم للسلع التي تم التخلي عنها كل شهر .[١٥٤٥]

ويراعى استمرار صرف الحد الادنى للمواد الغذائيه لغير القادرين واطلاق اسعار السلع الاقتصاديه في السوق مع رفع الاداء للجهاز الضريبي حتى يتمكن من ملاحقه هذا التطور في تحصيل الضرائب المفروضه ،وبالتالي يمكن تمويل الاعانات المقرره للسلع المطلوب دعمها والتوسع في منافذ التوزيع الحكوميه للسيطره على حركه توزيع السلع المعانه مع تقليل حلقات الوساطه في تداول السلعة من المنتج الى المستهلك وتحقيق رقابه شديده مستمره على القائمين على هذه المنافذ ،ويراعى ايضا تقليل حلقات الوساطه بين المنتج والمستهلك حتى يمكن تخفيض حجم التكاليف ،مما يؤدي الى تخفيض حجم الفجوه بين الاسعار الاجتماعيه والاسعار الاقتصاديه وذلك ما يقلل حجم اعتمادات الدعم والاهم من ذلك عدم تسرب الدعم الى غير مستحقيه من الوسطاء والسماسره ،اذا لابد من قصر الدعم على سلع الانتاج النهائي دون الوسيط .[١٥٤٦]

ثانياً: وقف اي اجراء للدعم في مراحل الانتاج :

يجب وقف اي اجراء للدعم في مراحل الانتاج المختلفه ،وخاصه الدعم الموجه للمواد الاوليه والوسيطه حتى يمكن معرفه التكلفه الاقتصاديه للسلع والخدمات والكشف عن نواحي الاسراف والضياع [١٥٤٧]،اذا وقف الدعم في مراحل الانتاج يعمل على ان تدار الوحدات الاقتصاديه على اسس اقتصادية ،فمن المعلوم ان الدعم نوعين ، نوع ظاهر ومعروف و تفصح عنه الموازنه العامه للدوله ،ونوع اخر غير ظاهر ويتمثل فى تحديد اسعار كثير من منتجات شركات القطاع العام في مستوى يقل عن تكلفتها الحقيقيه ،لكون هذه السلع سلع شعبيه تستهلكها قطاعات كبيره من الشعب ،وهذا التخفيض غير الطبيعي في اسعار سلع شركات القطاع العام يعتبر نوعا من الدعم المستتر الذي يظهر في صوره خسائر تحققها شركات القطاع العام وان ارباحها تكون دون المستوى الذي يعبر عن كفاءة تلك الشركات في استغلال الموارد الموضوع تحت تصرفها ويترتب على هذا النوع من الدعم غير الظاهر استهلاك رؤوس اموال بعض شركات القطاع العام وعدم تمكينها من احلال وتجديد اصولها ،بل وربما عدم تمكنها من مقابله التزاماتها الجاريه ومثال ذلك الشركات التي تتيح سلعا للاستهلاك الشعبي.[١٥٤٨]

وتذهب بعض الدراسات ان ضروره قصر دعم مستلزمات الانتاج الزراعي على الاسمده والمبيدات وذلك بالنسبه لزراع المحاصيل اللازمه للتصدير او للامن الغذائي مع تحويل الدعم الى زياده سعريه على تسليمات المنتجين وبحد اقصى تكلفه الاستيراد او اسعار التصدير .[١٥٤٩]

وقدمت اللجنه الوزاريه لدراسه الدعم دراسه مستفيضه عن الجوانب المختلفه للدعم وخرجت هذه اللجنه بعده توصيات ،ان سياسه الدعم سياسه مرحليه وان دراسه الدعم ليست بهدف الغاءه ولكن بهدف ترشيده ليصل الى مستحقية ورفع المعاناه عن محدودي الدخل وضروره استمرار البطاقه التموينيه على ان يقتصر الاستفاده بها على اصحاب الدخول المحدوده وضروره ترشيد استهلاك القمح والدقيق لكونه يستاثرة بنصف الدعم تقريبا ، وانتهاج سياسه التمييز السعري بالنسبه لجميع السلع والخدمات المدعمه حتى يتحمل القادر عن غير القادر مثل كبار مستهلكى الكهرباء والمياه وركاب الدرجه الاولى في السكك الحديديه ،اعطاء اولويه واهميه للاستثمارات اللازمه للصوامع والمطاحن والمخابز ومستودعات الزيوت والثلاجات و مصانع التعبئه والتغليف والحفظ والتعليب على نطاق واسع ،ضرورة رابط الدعم ومستلزمات الانتاج الزراعي بسياسه تسعير الحاصلات الزراعيه ،الاداره الاقتصاديه للوحدات الانتاجيه مع الفصل بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي ،اقتصار الدعم على سلع الاستهلاك النهائي بدون وسيط ،السعي لتغيير

[١٥٤٥] مجلس الوزراء المصرى:" المقترحات البديلة المقترحة من الوزارات والهيئات المختلفة فى مجال ترشيد الدعم "، لجنة دراسة الدعم ١٩٧٩ ، مجلد ١ ، مذكرة رقم ٥ ، صـ ٤٢

[١٥٤٦] مجلس الوزراء المصرى:" المقترحات البديلة المقترحة من الوزارات والهيئات المختلطة فى مجال ترشيد الدعم "، لجنة دراسة الدعم ١٩٧٩ ، مجلد ١ ، مذكرة رقم ٦ ، صـ ١٧/١٦ ، مجلد ٢ ، مذكرة رقم ١٢ صـ٣

[١٥٤٧] د. عمرو محيى الدين : " الدعم والاسعار وتوزيع الدخل : ، مقالة فى الاهرام الاقتصادى ، عدد ٧٢١ ، عام ١٩٨٢م.

[١٥٤٨] د. سيد عبدالجواد عبدالفتاح :" الدعم العينى ةالنقدى وكيفية وصوله الى مستحقيه " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة بنى سويف ، ٢٠١٣ ،، صـ ٢٣٤

[١٥٤٩] مجلس الوزراء المصرى:" لجنة دراسة الدعم ، مقترحات وزارة المالية حول ترشيد الدعم " مجلد ١ ، صـ٤٠ ، مقترحات وزارة الزراعة حول ترشيد سياسة الدعم ، مجلد٢ صـ ١١-١٥

الانماط الاستهلاكيه بما يخفف من اعباء الدعم وبحيث يصبح الاولويه للاحتياجات الضروريه الغذائيه وغيرها وليس للاستهلاك الطرفي الاقل اهميه ويمكن ان يتم ذلك بالاخذ في الاعتبار ترتيب الاحتياجات الغذائيه .[١٥٥٠]

يحقق الغاء الدعم في مرحله الانتاج الاداره الاقتصاديه للوحدات الانتاجيه كما يحقق الفصل بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي ،لذا اذا رات الدوله لاسباب سياسيه او اجتماعيه بين هذه المنتجات للمستهلكين باسعار تقل عن تكلفتها و ربحيتها وعن تكلفه استيراد مثيلها فعلي الدوله ان تشتري هذه المنتجات باسعارها الاقتصاديه من الشركات المنتجه ،وتولي بيعها للمستهلكين باسعار مدعمه و بالاسلوب الذي تحدده سياسه الدوله ،ويترتب على ذلك اظهار الدعم العينى على حقيقته في صوره دعم مباشر فقط تخططه الدوله وفق سياساتها الاجتماعيه كما يترتب ايضا على الغاء الدعم غير المباشر وتصحيح مسار الاقتصاد القومي على أن تحدد اسعار سلع الانتاج المحلي وفقا للدراسات المتخصصه التي يقوم بها الجهاز المركزي للدعم والاسعار والاجور وفقا لمرونه كل سلعه معينه و درجه الاكتفاء الذاتي منها واهميتها الاستهلاكيه اخذا في الاعتبار اسعار مثيلاتها في الخارج ومدى ما تعانيه من ضغوط تضخميه واستراتيجيه مثل القمح والبترول على ان يتم ذلك بصفه دوريه لمتابعه التغيرات المحليه والدوليه .[١٥٥١]

ويعد من مظاهر ترشيد الدعم العيني انه لم يعد من حق المواطن سلع غذائيه معينه وانما اصبح لكل فرد في بطاقه التموين مبلغ ١٥ جنيه نقدي في غير رمضان ٢٢ جنيه في رمضان ،ولترشيد الدعم الغذائي مددت عدد الارغفه من الخبز لكل بطاقه شهريا ،وللقضاء على الفساد وتسرب الدعم لغير مستحقيه قامت وزاره التموين والتجاره الداخليه بدء صرف التموين وفرق نقاط الخبز الكترونيا وتم افتتاح اول فرع تمويني نموذجي يعمل بشكل الكتروني في منطقه جانكليز بمحطه الرمل بالاسكندريه بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦ .[١٥٥٢]

وبالنسبه لدعم البطاقه فنظرا لما يشوبه من ارتفاع معدلات تسربه لغير مستحقيه وانخفاض نسبه الفقراء التي تستفيد منه بالنسبة لاستفاده الاغنياء فاكثر من ٧٠% من دعم البنزين يذهب الى ١٠% من المصريين و حوالي ٦٠% من دعم الغاز الطبيعي واكثر من ثلث دعم الكهرباء يذهب الى ٢٠% من الاغنياء ،[١٥٥٣]واشار تقرير البنك الدولي الى ان ٩٣% من دعم البنزين و ٦٥% من دعم الغاز الطبيعي و٢٤% من دعم البوتاجاز يصل الى اغني ٢٠% من السكان بينما الكيروسين والذي يدعم بشكل اقل تنتفع به الاسر الفقيره بصوره اكبر من الاسر الغنيه [١٥٥٤]ولكل هذه الاسباب ولترشيد هذا الدعم العيني تقوم الحكومه بأعداد قاعدة بيانات عن الاستهلاك والتوزيع لتطبيق نظام الكروت الذكيه لتوزيع السولار والبنزين .

الخاتمة

حاولت هذه الدراسه القاء الضوء علي موضوع من اهم الموضوعات وهو الدعم الحكومي والذي يشغل بال الكثيرين سواء كانوا من القائمين علي وضع السياسات الماليه والاقتصاديه للدوله او كانوا ممن تطبق عليهم هذه السياسات وللوصول الي ذلك فقد تم تقسيم الدراسه (تقييم سياسه الدعم الحكومي في مصر في ضوء المتغيرات الاقتصاديه المعاصره) الي ثلاثه فصول :-

وفي الفصل الاول تناولنا : نشأة الدعم وتطوره فى مصر .

وانتقلنا الي الفصل الثاني وتناولنا: الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة.

واخيرا انتقلنا الي الفصل الثالث : البدائل المقترحه لعلاج مشكله الدعم في مصر.

وتنتهي هذه الدراسه بعدد من النتائـــج والتوصيـــات .

[١٥٥٠] مجلس الوزراء المصرى :" لجنة دراسة الدعم ، المقترحات البديلة المصرية من الوزارات والهيئات المختلفة فى مجال ترشيد الدعم "، مجلد ٢، مذكرة ١٢، صـ ٣

[١٥٥١] محمد محمود ابراهيم محمود :" التحول من الدعم العينى الى الدعم النقدى ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الازهر ، ٢٠١٦ صـ١٠٦

[١٥٥٢] البيان المالى للموازنة العامة فى مصر ٢٠١٤/٢٠١٥ :" موقع وزارة المالية المصرية ، شبكة المعلومات الدولية ، صـ ٩٦-٩٧ متاح على الرابط http:// www.mof.gov.eg

[١٥٥٣] البيان المالى للموازنة العامة فى مصر ٢٠١٤/٢٠١٥ :" موقع وزارة المالية المصرية ، المرجع السابق.

[١٥٥٤] World Bank:" Egypt-toward more effective social policy. Subdidies and social safety net " September 2005. P.1.

أولاً :- النتائـــــــج

من تحليل بعض الجوانب المتعلقه بقضيه الدعم ومحاوله تقييمها نستخلص بعض النتائج التاليه :

١) الدعم احد ادوات السياسه الماليه التي تستخدمها الدول في اعاده توزيع الدخل ويندرج ضمن النفقات التحويليه وتتنوع انواع الدعم وتصنيفاته كما تتعدد مفاهيمه وتدور في اطار كون الدعم مساعده او اعانه تقدمها الدوله لفئات محدده .
٢) مخصصات الدعم تمثل جزء من عجز الموازنه العامه للدوله واذا انخفض الانفاق الحكومي فان هذا سوف يحسن من عجز الموازنه بوضوح بدرجه كبيره لان الانفاق الحكومي ذات مرونه عاليه.
٣) علاج مشكله الدعم في مصر عن طريق التحول الي الدعم النقدي لابد ان يكون تدريجيا لان التحول المفاجيء والسريع قد يؤدي الي ارتفاع الاسعار مما قد يتسبب في بعض الاثار السلبيه كانخفاض مستويات المعيشه لكثير من المواطنين خاصه الطبقات الفقيره والتي تعتمد علي السلع المدعمه بشكل كبير ويلقي نظام الدعم النقدي قبولا علي المستوي النظري لانه لا يؤثر علي تفضيلات المنتجين والمستهلكين ولايفرض اسعارا غير واقعيه علي السلع الغذائيه مما يخدم السياسات الاقتصاديه في مصر القائمه علي اساس التحول نحو اقتصاديات السوق والحد من التشوهات السعريه كما يرتبط الدعم النقدي بتناقص التكلفه الاداريه مقارنه بالدعم العيني .
٤) اثبتت التجارب انخفاض كفاءه الدعم العيني مما يبرر الاتجاه نحو الغاءه واستبداله بالدعم النقدي وان الدعم النقدي المشروط افضل من الدعم العيني حيث يحقق العديد من المزايا من اهمها وصول الدعم الي مستحقيه بدون وسطاء ويعمل علي ترشيد الاستهلاك مما يخفف العبء علي الموازنه العامه للدوله بالاضافه الي احترامه لمبدا سياده المستهلك وزياده مستويات التعليم والنهوض بصحه المواطن .

ثانياً :- التوصيـــــــات

بعد تحليل بعض الجوانب المتعلقه بقضيه الدعم ومحاوله تقييمها نطرح بعض التوصيات التي قد تساهم في التخفيف من المشاكل الناجمه عن السياسه الحاليه للدعم وهي كالتالي :

١) الابقاء علي الدعم باعتباره ضروره قصوي باعتباره احد اليات اعاده توزيع الدخل خاصه وان معدلات ارتفاع الاسعار في مصر تسبق معدلات ارتفاع الاجور .
٢) تقديم كل اشكال الدعم من خلال الموازنه العامه ببند صريح مستقل مع اجراء دراسات جاده وموضوعيه حول الهيئات الاقتصاديه التي تحقق عجزا والوقوف علي اسباب العجز ووضع الحلول المناسبه لمساعده هذه الهيئات .
٣) ضروره التحول الي نظام الدعم النقدي المشروط
٤) الاهتمام بتوعيه المواطنين وتشكيل وعيهم عن طريق الاعلام والمعلومات الخاصه بحجم الدعم الحكومي في الموازنه العامه للدوله ومصارحه المواطنين بكافه الاوضاع الاقتصاديه التي تمر بها البلاد وابراز فوائد نظام الدعم النقدي .

المـراجــع

١-الكتب

١. ابن منظور :" لسان العرب ، دار احياء التراث العربي " بيروت ، د.ت ، الجزء الرابع .
٢. ادهم ابراهيم جلال الدين الدعم واثره في تحقيق العداله الاجتماعيه دراسه اقتصاديه اسلاميه مركز الكتاب للنشر القاهره الطبعه الاولى ٢٠١٦ .
٣. اديب اللجمي واخرون :" المحيط معجم اللغه العربيه "، دار المحيط ، بيروت ، الطبعه الثانيه ، ١٩٩٤ ، المجلد الثاني (خ . غ) .
٤. حسين شحاتة : "المعايير والضوابط الشرعية لضبط وترشيد نفقات الدعم " ، دار المشورة للإقتصاد الإسلامي .
٥. راشد البراوى :" التطور الاقتصادى فى مصر " ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
٦. رياض الشيخ :" دراسة الاقتصاد العام للمبادىء – النظرية السياسات " القاهرة ، ١٩٨٩ .
٧. سيد البواب :" عجز الموازنة العامة للدولة " النظرية والفراغ الفكرى للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، .
٨. عادل أحمد حشيش : " مشكلة الدعم السلعى والأمن الغذائى فى مصر " دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها فى ضوء اللأوضاع السائدة بالدول المتخلفة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ،.

٢- الدوريات والمؤتمرات

١) أحمد السيد النجار : " الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري ": كراسات استراتيجية ، عدد ٢١٧ ، السنة الحادة والعشرون ٢٠١١ .
٢) أحمد السيد النجار : " الدعم السلعى فى مصر الغاء أم إصلاح وإعادة هيكلته؟" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، سلسلة كراسات إستراتيجية ، السنة الثامنة عشرة ، العدد ١٨٦ ، ابريل ٢٠٠٨م.
٣) احمد سليمان محمدعلي : "حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامه" ،سلسله اراء في قضايا التخطيط والتنميه (تصدرعن معهد التخطيط القومي بالقاهره) ،العدد ٢٤ ،١٥ ابريل ٢٠١٧ .
٤) أنور محمود عبدالعال النقيب :" لامركزية نظام الدعم الغذائى فى مصر " الخبز البلدى نموذجاً ، الفصل الأول ، الباب الرابع ، أعمال مؤتمر تفعيل البعد المحلى فى التنمية الاقتصادية ،كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ١٨-١٩ ديسمبر ،٢٠١٠،.
٥) ايمان صلاح الدين : "تقرير صحفي" ،اخبار مصر ،القاهره ،٢٠١٤ .
٦) البيان المالى للموازنة العامة فى مصر ٢٠١٥/٢٠١٤ :" موقع وزارة المالية المصرية ، شبكة المعلومات الدولية ،متاح على الرابط http:// www.mof.gov.eg.
٧) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع :" آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه "، مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٨ .
٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" دراسة منظومة الدعم فى مصر " القاهره مايو ٢٠١٣
٩) الحزب الوطني الديمقراطي : "التوجه الاقتصادي" ،المؤتمر السنوي للحزب ،سبتمبر ،٢٠٠٤.
١٠) أمينة حلمى : " كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر " مصر المعاصرة ، السنة السابعة والتسعون ، العدد ٤٨٢ ، إبريل ٢٠٠٦ .
١١) د- احمد عبد السميع علام : "دور الدعم كقرار سياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" ، مصر المعاصره ، اكتوبر ٢٠٠٨ ،العدد ٤٩٢ السنه المائه ،القاهره .
١٢) تقرير وزاره الماليه : "البيان المالي عن الموازنه العامه للدوله للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ " ،مايو ، ٢٠١٦ .
١٣) جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاقتصادية : " قانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالى http:// www.eca.org.eg/ECA/Static. Vontent/view Aspx21D=5.
١٤) خالد زكريا امين : "دعم الاسعار ام دعم القدرات في مصر" ،اراء في السياسه الاقتصاديه ،المركز المصري للدراسات الاقتصاديه ،العدد ٢١ ،يوليو ٢٠٠٨ .

١٥) د عبد الخالق فاروق ك " حقيقه وازمه الاقتصاد المصري " مركز الاستقلال القاهره ، الطبعه الاولي ، ٢٠١٥ .
١٦) د. رمزى زكى وآخرون :" الانفتاح والجذور ، والإحصاء والمستقبل ، المركز العربى للبحوث ، والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .
١٧) د. سمية عبدالمولى :" قراءة مبسطة للموازنة العامة فى مصر " ، مركز العقد الاجتماعي، ديسمبر ٢٠٠٨ .
١٨) د. سونيا محمد على وأخرون : " حسن لإدارة دعم الغذاء فى مصر" ، مجلة مصر المعاصرة / الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، القاهرة ، السنة الثانية والتسعون ، العدد ٤٦٣-٤٦٤ ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠١م .
١٩) د. طارق نوير : " اصلاح أنظمة الدعم فى الاقتصاد المصرى " مؤتمر معهد التخطيط القومى ، نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٨ .
٢٠) د. عبدالله شحاته ، د. صالح عبدالرحمن :" الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة. ،٢٠٠٨.
٢١) د. عبدالمنعم راضى :" " مبادىء الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٢٢) د. عثمان محمد عثمان :" علاقة البعد الاجتماعي بالسياسات الاقتصادية " الدعم تكلفة مرتفعة وعدالة منقوصة "/ معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، سللسة أوراق اقتصادية ، العدد ١٨ ، مايو ٢٠١٣.
٢٣) د. عمرو محيى الدين : " الدعم والاسعار وتوزيع الدخل : ، مقالة فى الاهرام الاقتصادى ، عدد ٧٢١ ، عام ١٩٨٢م.
٢٤) د علا سليمان الحكيم : د. طارق نوير : " آليات إعادة توزيع الدعم وايصاله الى المستهدفين " ، أعمال ورشة عمل معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الهيئة الالمانية للتعاون التقنى (GTZ) ، ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، دمشق مركز رضا سعيد للمؤتمرات ، ٢٦-٢٧-١٠-٢٠٠٨ .
٢٥) د. محمد طاقة :" اقتصاديات المالية العامة" دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠٠٧ .
٢٦) د/ اميره احمد : "سياسات الدعم واثرها على الاداء الاقتصادي" ،المركز المصري لدراسات السياسات العامه ،القاهره ،٢٠١٥ ، .
٢٧) دراسه لمجلس الوزراء : "منظومه الدعم في مصر حقائق واراء" ،مارس ،٢٠١٢.
٢٨) دكتور / عبدالفتاح الجبالي :" الموازنة العامة والمواطن المصرى" دراسة فى قضايا الأجور والدعم والمعاشات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٨م.
٢٩) دكتور علي لطفي : "رؤية حول منظومه الدعم" ،المؤتمر السنوي الثالث عشر لاداره ازمه الدعم وفعاليات العداله الاجتماعيه ،دار الضيافه ،كليه التجاره ،جامعه عين شمس القاهره ،٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ المجلد الثالث.
٣٠) دكتور يوسف بطرس غالي :"النظام المالي لمكافحه الاغراق والدعم والرسوم التعويضيه والوقايه في اطار منظمه التجاره العالميه" وزاره الاقتصاد والتجاره الخارجيه جهاز مكافحه الدعم والاغراق والوقايه ،يونيو ٢٠٠٠.
٣١) رمزى زكى :" هل تصليح زيادة الاجور كبديل للدعم "، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٣٨٣ ، يناير ١٩٨١ ، .
٣٢) سيف الملاه محمد العزيزي : "الدعم في مصر المشاكل والحلول " ،ورقه عمل المؤتمر السنوي الثالث عشر لاداره ازمه الدعم وفعاليات العداله الاجتماعيه المجلد الثالث دار الضيافه كليه التجاره جامعه عين شمس القاهره ٢٩ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨.
٣٣) شرين الشوازي : "دعم الغذاء في مصر تقدير حجم التسرب" ،سلسلة أوراق بحثية ،كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، العدد٣٢ ،أكتوبر ٢٠١٠ .
٣٤) صنوق النقد الدولى :" دعم الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا " ، دروس مستفادة للاصلاح ، مارس ٢٠١٤ .
٣٥) صندوق النقد الدولى :" نشرة صندوق النقد الدولى الالكترونية ، الصندوق يرى مكاسب كثيرة فى اصلاح دعم الطاقة " ، ٢٧/مارس ٢٠١٣.
٣٦) عبد المنعم راضي : " مبادئ الاقتصاد " كليه التجاره ، جامعه عين شمس ، القاهره ، ٢٠٠٧.
٣٧) فوزى حليم رزق : " ترشيد الدعم المباشر للسلع الغذائية التمويلية ووصوله لمستحقيه " / مصر المعاصرة ، عدد ٤٨٠ ، أكتوبر ٢٠٠٥ .

٣٨) فوزى حليم رزق: " آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه " مصر المعاصرة ، يناير ، ٢٠٠٨م ، العدد ٤٨٩ السنة المائة ، القاهرة .
٣٩) مجلس الوزراء المصرى :" لجنة دراسة الدعم ، المقترحات البديلة المصرية من الوزارات والهيئات المختلفة فى مجال ترشيد الدعم "، مجلد ٢، مذكرة ١٢.
٤٠) مجلس الوزراء المصرى:" المقترحات البديلة المقترحة من الوزارات والهيئات المختلطة فى مجال ترشيد الدعم "، لجنة دراسة الدعم ١٩٧٩ ، مجلد ١ ، مذكرة رقم ٦ ، صـ ١٧/١٦ ، مجلد ٢ ، مذكرة رقم ١٢.
٤١) مجلس الوزراء المصرى:" لجنة دراسة الدعم ، مقترحات وزارة المالية حول ترشيد الدعم " مجلد ١ ، مقترحات وزارة الزراعة حول ترشيد سياسة الدعم ، مجلد٢.
٤٢) مجلس الوزراء،مركزالمعلومات ودعم إتخاذالقرار: " نتائج المسح الميداني لقياس تطويرمنظومةالدعم في مصر" ،أكتوبر،٢٠٠٨ .
٤٣) محمد فخري مكي اثر الغاء الدعم و رفع الاجور على الداوود التضخميه في الاقتصاد المصري دراسه غير منشوره رئاسه مجلس الوزراء القاهره ١٩٧٨ ـ.
٤٤) محمد مامون عبد الفتاح : "المفاوضات حول قضايا الدعم والرسوم التعويضيه في اطار الاعلان الوزاري للدوحه اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه" لغه عربيه اسيا اوراق موجزة الاعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمه التجاره العالميه كانون المكسيك 14-10 ايلول / سبتمبر ٢٠٠٣ .
٤٥) مركز المعلومات واتخاذ القرار :" منظومة الدعم فى مصر حقائق وأراء " ، مجلس الوزراء ، السنة السادسة ، العدد ٦٣ ، مارس ٢٠١٢ .
٤٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : "تجارب دوليه في انظمه الدعم المختلفه" ،اغسطس ٢٠٠٤، م.
٤٧) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: " منظومة الدعم فى مصر " حقائق وأرقام ، مجلس الوزراء ، السنة السادسة ، العدد ٦٣ ، مارس ٢٠١٢ ،.
٤٨) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:" الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية " ، يناير ، ٢٠٠٨ م .
٤٩) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، أعداد مختلفة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣.
٥٠) نيفين فرج ابراهيم ابراهيم : "أثر عجز الموازنة العامة فى مصر فى الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك والسببية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية (مجلة محكمة) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ٧١، السنة ٢٢ ، صيف ٢٠١٥.
٥١) وزارة المالية : " البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤" القاهرة ، ٢٠١٤ .

٣- الرسائل العلميه

١- أسماء محمد محمد عطية :" مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .
٢- ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى : "عجز الموازنه العامه في مصر وطرق تمويله خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٠) " ،رساله دكتوراه ،جامعه القاهره ،كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،٢٠١٣ .
٣- بركات محمد ابو النور:" دور القطاع الزراعي في مواجهه السلع الغذائيه في مصر" رساله دكتوراه ،كليه التجاره، جامعه الازهر ١٩٨٨ .
٤- جنات فاروق السمالوطى : " الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه لسياسه دعم السلع والخدمات في مصر " ، رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعه القاهره ، ١٩٨٣ .
٥- السيد حسين صيام : " سياسة دعم الاسعار " دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.
٦- سيد عبدالجواد عبدالفتاح :" الدعم العينى ةالنقدى وكيفية وصوله الى مستحقيه " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة بنى سويف ، ٢٠١٣ .
٧- عبد المنعم لطفي محمد كمال: " الاثار الاقتصاديه الكليه لتحرير اسعار المنتجات البترولیه والغاز الطبيعي في مصر " رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعه القاهره ، فبراير ٢٠١١ .

٨- على حسن حموده السيد : "التقييم الاقتصادي لقضيه الدعم في مصر" ،رساله ماجستير، كليه التجاره ، قسم الاقتصاد ،جامعه الازهر، ٢٠١٤ .
٩- محمد ابو العينين احمد : "استخدام برمجه الهدف لإختبار المتغيرات في تحليل التميز العنقودي بالتطبيق على مشكله توزيع السلع الغذائيه المدعومه " رساله دكتوراه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، قسم الاحصاء ، جامعه القاهره .
١٠- محمد زكى السيد :" الحوكمة فى الموازنة العامة للدولة " مع التطبيق على سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ .
١١- محمد عمرو عليش : " تقييم سياسة الدعم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ " رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢ .
١٢- محمد محمود ابراهيم محمود :" التحول من الدعم العينى الى الدعم النقدى ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الازهر ، ٢٠١٦ .
١٣- محمود أحمد محمد أمين : " كفاءة وعدالة سياسية الدعم الحكومى فى مصر " دراسة مقارنة ، رسالة ما جسيتر ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩ .
١٤- مروه محمد ابو السادات على: " المتطلبات المؤسسيه والتنظيميه للتحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي مع التطبيق على برنامج دعم السلع الغذائيه في مصر" رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،جامعه القاهره ، ٢٠١٤ .
١٥- نعمة ابراهيم الشيشينى رمزى :" تفعيل آثار النفقات التحويلية فى الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية " ، دراسة مقارنة بين النظام المالى الوضعى والاسلامى مع التطبيق على جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، كلية شريعة وقانون ، جامعة الآزهر ، ٢٠١٧.
١٦- نورا رفاعي محمود عبد الحافظ : "العلاقه بين نمو الدعم و تطور السياسه الماليه والموازنه العامه في مصر " رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،جامعه القاهره، ٢٠١٠ .
١٧- وائل محمود محمد حسين : " أثر اصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر " ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠١٥.

٤- المراجع الاجنبيه

1) A.R prest & N.A.B.AR public finance in they and practice widen field & nicolsoinlonelon 1979,.
2) Abdallah Shehata Khattab:" The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy intensive industries in Egypt." ECE Working, No 124, May 2007.
3) Alan De braw and john hoddinott.opt.cit.
4) Alan De Brown and john hoddinot: Must conditional cash transfer programs be conditioned to be effective? The impact of conditional transfers on school enrollment in Mexico:" Wrong paper international food policy research institute, Washington .D.C
5) Alberto. Hinschman :" The strategy of Economic development New heaven. Ct. yalal university press1985.
6) Aspire:" The atlas of socialprotection – indications of resilience and equaity world bank http:.// data topics bank org / aspire.
7) Attan asolorazio. Costs Meghir and ana Santiago, Education Choices in Mexico: using structural model and Randomized experienment to evaluate program ESA " 2005 working paper Ew p5/510 institute for fiscal studies. London.
8) Boulding kenne the economics analysis vol1 microeconomics forth edition new York. Harpen snow publication, 1966.

9) Camodelnino, Kalanidhi subbaroa, and annanria milazzo: " How tp make public work, A review of experience"2005 .
10) Carls. Shoup the terminology of subsidies in essays in tlon or of Giuseppe vol.2, (podvalgz2).
11) Coady , detal, "targeting cash transfers indeveloping countries : review of lesons and exoerience " Washington d.c the world bank international food and policy research .
12) Cristian (f ,s)& Jorge (m) : "the consequences offiscal decentralization on poverty and income equality " environment and planning : government and policy , vol.29 ,2011 , pp. .
13) David bigman hippolyte fofack:" Geographical targeting for poverty alleviation , Methodology and Applications , world bank regional and sectorial 2000 .
14) David coady. Margret Grosh and John hood in ott: " Targeting outcomes Redax. World bank research observeration Vol 19, issue Published. March 2004.
15) Encycloedia American? volume 25 connectict American . Corruption 1979 .
16) Encyclopedia .britannica z voluniell. Chicago .Encyc- Lopedia britannicainc.1985 P. .
17) Financial Access: " Measuring financial in Clusion around the world". Washington Dc. CGAP.2009 .
18) hairkliiua 1992 subsidization in Egypt: neither economic growth nor distribution nor distribution international journal of middle east studies Cambridge university 29 January 2009 vol.24 no3 Aug. 1992, .
19) James gwartney, Richard stoup, Macro economics, Private and public choice, Newyork,1982.
20) John Goddinott: Lucy bassett" oP. CIT.
21) khatoon syeeda globalization an issue of subsidies acase study of Egypt P2 available at http: //ssrn.com/abstract=655641.
22) Lea , analysis of the scope of energy subsidies and suggestions for the g – 20 summit meeting ,Toronto (Canada), 26-27 june 2010 .
23) Makintosh fina and carlo deininno price and tex subsidies:" Effectiveness and challenges" The World bank Social Safety nets primer note No.4. Washinghton D.C. The World Bank 2003 http:// info World bank. Org 12/8/2013.
24) Mariana ,(M) & Pablo ,(G) : " Distributional in cidene of social ,Infrastracture and Telecommunication services in latin America " MPRA Paper NO 42931 .2010 .
25) Montgomery M. Gragnolati K. bunke: " Measuring living standards with proxy labels" Dean tgraphy 37.
26) Muhammed (z, f)& Ralma (n) : " Impact Offiscal Autonomy on Poverty in Pakistan " Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences , vol 70 no.1 , 2013 .
27) Musa .A ,Banwo, : "Fiscal de Centralization Policy And Poverty Reduction : Lessons From Nigeria "International public policy Review , vol ,7 ,no 1 ,2012 .
28) Rachel Slater cash transfers, Social Protection and Poverty Reducation , back, round paper commissioned for the UNRISED flag ship reporton poverty, Geneva,2008,.
29) Round ,Jeffery , "globalization , groth in equality and poverty in Africa ,amacroeconomic perspective " ,united nations university ,world in statute for development economicresearch ,paper no 2007/55 helsinki ,finiand sep .

30) SCobia 1981. Government policy and food imports: the Case of wheat in Egypt research report 29 washigton D.C: international food policy research institute .
31) Sherine , Alshawarby , : "The Egyptian Subsidy scheme : Evolution operation and The road ahead paper presented at conference , meeting the challenges of development (USAID) june 28-29 , 2005 .
32) Sonia Ali & Richard (A) "the Egyptian food subsidy system :Operation and effects on income distribution " ,world development 24. Nov, 1996. PP.
33) Stephen kidd bemily wilde:" tarring the powers an assessment of the proxy ,means test methodology Australian aid. Australian government September 2011 .
34) Stone richardz definition and measurement of nation aline come and construction of sacialacconnts geneve united natiologgy .
35) World Bank:" Egypt-toward more effective social policy. Subdidies and social safety net " September 2005..
36) Wto," subsidies, trade and the world trade orginazation" world trade report, 2006, .

فهرس المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحه
المقدمـــــــه	٢
اهميه الدراســـه	٢
الهدف من الدراسه	٣
منهج الدراســـــه	٣
خطه الدراســـــه	٤
الفصل الاول:نشاه الدعم وتطوره في مصر	٤
المبحث الأول: نشاه الدعم في مصر	٤
المبحث الثانى: تطور الدعم في مصر في الفتره من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٠	٩
الفصل الثانى : الدعم وعجز الموازنه العامه للدوله	١١
المبحث الاول : مفهوم الدعم و أنواعه	١٢
المطلب الاول : مفهوم الدعم	١٢
المطلب الثاني : انواع الدعم kinds of subsidy	١٦
المبحث الثانى : أثر الدعم على الموازنة العامة وميزان المدفوعات	١٩
المطلب الأول : أثر الدعم على الموازنة العامة	١٩
المطلب الثانى: أثر الدعم على ميزان المدفوعات	٢٣
الفصل الثالث: البدائل المقترحة لعلاج مشكلة الدعم في مصر	٢٥
المبحث الاول: الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي كاحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم	٢٥
المطلب الاول: مساوئ النظام الحالي للدعم في مصر والمزايا التي يستند اليها انصار الدعم النقدي	٢٦
المطلب الثاني: متطلبات التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي والانتقادات الموجهه للدعم النقدي	٢٩
المبحث الثاني: ترشيد الدعم كأحد الاقتراحات تجاه مشكله الدعم	٣١
المطلب الأول: مبررات إعادة النظر في نظم وأجهزة التسعير الجبري واقتراحات ترشيد الدعم العيني	٣٢
المطلب الثاني : اقتراحات ترشيد الدعم العينى .	٣٣
الخاتمة	٣٦
النتائج	٣٦
التوصيات	٣٧
المراجع	٣٧
الفهرس	٤٤
الملخص	٤٥

فهـــرس الجـــــداول

رقم الجدول	البيـــــــان	رقم الصفحه
١	تطور قيمه الدعم ونسبته الي اجمالي الانفاق العام خلال الفتره (الخمسينات – التسعينات)	٨
٢	تطور معدلات نمو الدعم المالي في مصر الفتره من ١٩٩٠ حتي عام ٢٠٢٠	١٠
٣	تطور الموازنه العامه في مصر الفتره من ١٩٩٠- ٢٠٢٠	٢١
٤	تطور كل من النفقات العامه والايرادات العامه وعجز الموازنه العامه والدعم ونسبه الدعم الي كل من النفقات العامه وعجز الموازنه	٢٢
٥	تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري في مصر الفتره من٢٠٠٠-٢٠١٢	٢٤

ملخص البحث

تناولنا في هذه البحث تقييم الدعم الحكومي في مصر في ضؤ المتغيرات الاقتصاديه المعاصره وتوصلنا من خلال دراستنا للباب الاول الي ان لايوجد تعريف موحد للدعم فتعريف الدعم يختلف وفقا للسياق المستخدم ووفقا للغرض من التحليل والتعريف البسيط الذي تاخذ به الادبيات الاقتصاديه للدعم انه اي اجراء تقوم به الحكومه سواء لدعم المستهلكين بهدف الحفاظ علي اسعار السلع والخدمات منخفضه باسعار السوق او لدعم المنتجين بمنحهم الاعفاءات الضريبيه للسيطره علي سعر المنتج في السوق .

وتبين لنا ايضا التعريفات المختلفه في اطار الماليه العامه ووفقا للمنظمات الاقتصاديه الدوليه ومنه يتلاحظ تعدد تعريفات الدعم وان مفهوم الدعم يتسم بالمرونه تجعل من الصعب وضه تعريف وحيد وذلك لتعدد الاهداف العامه المراد تحقيقها وان وجود تعريف وحيد للدعم هو امر لم يحسم حتي الان ؛وتبين ان الاختلاف حول تعريف الدعم اختلاف تنوعي وليس اختلاف تضاد فعلي الرغم من اختلافها الا انها تدور في اطار واحد يتمثل في تقديم الاعانه لقطاع معين ولفتره معينه تتوقف مدتها علي مدي قدره الحكومه علي معالجه الاسباب التي ادت الي الحاجه الي الدعم وتوصلنا الي ان الدعم ما هو الاشكل من اشكال الاعانات الاقتصاديه التي توجهها الحكومه الي سلعه او خدمه اساسيه لتخفيض سعرها وتوفيرها بسعر اقل من سعرها الحقيقي .

ويري البعض ضروره الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي وتتلخص وجهه نظر انصار هذا البديل في ان حل مشكله الدعم يكمن في ان يتحقق عن طريق اعطاء الفقراء اعانه ماليه في شكل نقدي علي ان تحجب هذه الاعانه عن ذوي الدخول المرتفعه وبناء علي ذلك يمكن لاسعار السلع والخدمات المدعمه ان ترتفع الي ذلك المستوي الذي تتعادل فيه مع تكلفتها الاقتصاديه ،وجاء برنامج تكافل وكرامه ضمن منظومه الدوله للرعايه الاجتماعيه وذلك بعد احداث ثوره يناير ٢٠١١ .

Abstract

In this research we dealt with the evaluation of government subsidies in Egypt in light of contemporary economic variables, and we reached through our study of Chapter One that there is no standard definition of subsidy, so the definition of subsidy varies according to the context used and according to the purpose of the analysis and the simple definition that the economic literature takes to support that it is any action taken by the government Whether to support consumers with the aim of keeping the prices of goods and services low at market prices or to support producers by granting them tax exemptions to control the price of the product in the market

It also shows us the different definitions within the framework of public finance and according to international economic organizations, from which we notice the multiplicity of definitions of support and that the concept of support is flexible, making it difficult to establish a single definition due to the multiplicity of general goals to be achieved and that the existence of a single definition of support is a matter that has not been resolved until now. About the definition of support is a varied difference and not a contradiction difference. In spite of its difference, it revolves within one framework, which is to provide aid to a specific sector and for a specific period, the duration of which depends on the extent of the government's ability to address the reasons that led to the need for support and we have come to the conclusion that support is what is the form. The economic aid that the government directs to a basic commodity or service to reduce its price and provide it at a price less than its real price.

Some argue that it is necessary to abolish in-kind support and replace it with monetary support. The viewpoint of supporters of this alternative is that the solution to the subsidy problem lies in giving the poor a financial aid in the form of cash, provided that this aid is withheld from those with high incomes, and accordingly the prices of subsidized goods and services can be To rise to that level at which it is tied with its economic cost, and the Takaful and Dignity program came within the state's social welfare system, after the events of the January 2011 revolution.

Banha University

College of law

Department of economics and public finance

Search

Titled

"Assessing Egypt s subsidy policy in the light of contemporary economic variables"

From1990/1991 to 2019/2020

Submitted by the researcher /

Eslam essam elden abd elslam Mohamed.

Under the supervision of

Prof. Ahmed Mustafa maebd
Professor and Head of Department
Economies and finance
the public at the college .

Prof . Essam Hosni Abdel halim.
Professor of Economics and finance
general and vice dean of the college for
postgraduate studies.

2021